الباب الثانى

ضد العرب

الفصل الأول دور الأمم المتحدة فى تقسيم فلسطين

تبادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة پيل بدءا من عام ١٩٣٧ وتقرير لجنة وودهد من ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تعيينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي دارت بين السنوات ١٩٣٣ و١٩٣٩وبعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بديلا عن عصبة الأمم، طلبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية، واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية فقامت هيئة الأمم المتحدة بمحاولة لإيجاد حل للنزاع العربي اليهودي القائم على فلسطين، وقامت هيئة الأمم بتشكيل لجنة UNSCOP المؤلّفة من دول متعدّدة باستثناء الدّول دائمة العضوية لضمان الحياد في عملية إيجاد حلّ للنزاع وقامت اللجنة

بطرح مشروعين لحل النزاع، تمثل المشروع الأول فى إقامة دولتين مستقلتين، وتُدار مدينة القدس من قِبل إدارة دولية وتمثل المشروع الثاني في تأسيس فيدرالية تضم كلا من الدولتين اليهودية والعربية ومال معظم أفراد لجنة UNSCOP تجاه المشروع الأول الرامي لتأسيس دولتين مستقلتين فى إطار اقتصدي موحد وقامت هيئة الأمم بقبول مشروع لجنة UNSCOP الدّاعي للتقسيم مع إجراء بعض التعديلات على الحدود المشتركة بين الدولتين، العربية واليهودية، وسارت بريطانيا بمشكلة فلسطين بإرادتها حتى وصلت إلى ما يسمى عنق الزجاجة فقررت منفردة عرض المشكلة على الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذى تراه وذلك فى مذكره إلى الأمين العام للأمم المتحدة من جانب بريطانيا بتاريخ أبريل ٤٧ تطلب عقد دورة خاصة لانتخاب لجنة تحقيق فى المشكلة الفلسطينية(١) وتم تعيين اللجنة وعهد إليها بمهمة تحديد نطاق المشكلة وقامت اللجنة بزيارة فلسطين واستمعت إلى ممثلى الوكالة اليهودية الذين طالبوا بالعودة فورا إلى التصريح بالهجرة وأعربوا عن أملهم فى أن يصبح الشعب اليهودى بعد قليل ممثلا فى الأمم المتحدة واستمعت إلى ممثلى الهيئة العربية العليا الذين طالبوا بوضع حد

---

١) مشكلة فلسطين د ٠محمد نصر مهنا ـ ص ١٣٧

للانتداب وإقامة حكومة ذات سيادة فى فلسطين وبعد أن تمت هذه الاتصالات قررت اللجنة أن تقترح على الجمعية العامة لأمم المتحدة إنشاء لجنة تحقيق خاصة تحت تصرفها وشكلت اللجنة من ١١ دولة ليست لها مصالح خاصة فى فلسطين بعد استبعاد الدول الكبرى والدول العربية وقد حاز اقتراحها بالحل القبول والتفضيل عن الحل السوفيتى الذى حاول إدخال أعضاء مجلس الأمن ضمن اللجنة ووجدت اللجنة نفسها أمام أربعة حلول هى تظل فلسطين تحت الوصاية الدولية ـ إقامة دولة موحدة فى فلسطين ـ إقامة دولة اتحادية وعندما طرحت اللجنة مقترحاتها تم اختيار مشروع تقسيم فلسطين للتصويت أمام الجمعية العامة للمرة الأولى في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ لم ينل أغلبية الثلثين المطلوبة وحينئذ تحركت الدبلوماسية الأمريكية بكل ثقلها للضغط علي الدول التي يمكن أن تحولها عن موقفها سواء إلي التأييد أو علي الأقل إلي الامتناع ، واستخدمت أساليب لم يسبق لها مثيل في الأمم المتحدة وخير من يكشف عن هذه الأساليب التي اتبعت للضغط علي هذه الدول هم بعض المتحدثين الأمريكيين الذين لعبوا دوراً كبيراً في إنجاح مشروع التقسيم ، فعلي المثال قال لورانس هـ سميث الخبير الأمريكي في الشئون الخارجية وعضو مجلس الشيوخ في شهادته أمام الكونجرس : لنلق نظرة أيها الرئيس علي المحاضر ونري ما حدث في اجتماع الجمعية العامة قبيل التصويت علي مشروع قرار التقسيم ، لقد تأجل

التصويت مرتين ، وكان واضحاً أن التأجيل ضرورى لأن الدولتين صاحبتى المشروع لم يكن لديهما الأصوات الكافية وفى هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة تمارس على أعلى المستويات فى واشنطن ضغطاً مركزا على مندويى ثلاث دول صغيرة كذلك عندما أثير موضوع صحة أوراق مندوب سيام أو تايلاند الذى اعترض على التقسيم وأيد تريجفى لى الأمين العام للأمم المتحدة آنئذ هذه المناورة مما جعل مندوب سيام يمتنع عن التصويت يوم ٢٩ نوفمبر وهكذا أبدى الأمين العام للأمم المتحدة هو الآخر تحيزه للصهاينة وطوال فترة خدمته واتجه الضغط الأمريكى بعد ذلك إلى ست دول هى هايتى وليبيريا والفلبين والحبشة والصين الوطنية واليونان وكانت هايتى هى الدولة الوحيدة من دول أمريكا اللاتينية التى عارضت المشروع مراعاة لوجود جالية سورية كبيرة بها فهددتها الولايات المتحدة بمنع المعونة عنها وبنفس التهديد اتجهت إلى الحبشة والصين فتحولتا إلى موقف الامتناع بدلا من المعارضة بينما لم تفلح محاولات الضغط مع اليونان التى استمرت على موقف المعارضة وربما يرجع موقف اليونان إلى وجود جاليات يونانية كبيرة فى الدول العربية فى هذه الفترة واقتناعهم بالتالى بوجهة النظر العربية ولقد كانت الأصوات الحاسمة التى أنجحت المشروع هى أصوات هايتى وليبيريا والفليبين فقد كانت هذه الأصوات كافية لإكمال أغلبية الثلثين وكانت هذه الدول قبل ذلك تعارض ويقول لوريس هـ سميث أن

الضغط الذى مارسه مندوبونا يشكل سلوكاً شائنا بنا وبهم ولقد اعترف حاييم وايزمان زعيم الحركة الصهيونية وأول رئيس لإسرائيل فى مذكراته أن قرار التقسيم قد مر فى الجمعية العامة بعد تدخل شخصى من الرئيس الأمريكى ترومان نفسه وكذلك كان ترومان صريحا لدرجة انه قال فى مذكراته ليس لدى ناخبون من العرب ، وهنا يتضح بجلاء أن أصوات اليهود الأمريكيين كانت أهم عند ترومان من حقوق الأغلبية العربية فى فلسطين ٠

قرار تقسيم فلسطين

المهم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أجرت الاقتراع على التقسيم يوم ٢٩-١١-١٩٤٧ وأسفر عن موافقة ٣٣ ضد ١٣ وامتنع عن التصويت ١٠ ونص قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ على منح اليهود أكثر من ٥٧ % من فلسطين التاريخية (نحو١٥.٣ مليون دونم) لإقامة دولتهم عليها، ونحو ٤٢ % (حوالي ١١.٥ مليون دونم) للفلسطينيين ليقيموا دولتهم عليها.

ويتبنّى خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى ٣ كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في

منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية وكان هذا القرار من أول محاولات الأمم المتحدة لحل النزاع العربي-الصهيوني على أرض فلسطين على أن يسري قرار التقسيم في نفس اليوم الذي تنسحب فيه قوات الانتداب البريطاني من فلسطين.

وقال وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس فورستل في مذكراته تعليقا على هذا الموضوع إن الطرق المستخدمة للضغط ولإكراه الأمم الأخرى داخل الأمم المتحدة كانت فضيحة

ولكن رفضت الدول العربية قرار التقسيم وبدا رد الفعل واضحا وبدأ العرب بالفعل تنفيذ قرارات بتدريب الفلسطينيين بقطنة وتشكيل جيش الإنقاذ واعترضت بريطانيا وأرسلت رسالة تقول فيها: إن بريطانيا تعتبر تسليح الفلسطينيين وتدريبهم في قطنة عملا غير ودي فاجتمعت الجامعة العربية وتشاورت واتخذت قرارا بغلق معسكر قطنة وتسريح المتطوعين وسحب أسلحة المعسكر والاكتفاء بتجهيز جيش الإنقاذ مع تحديد عدده بـ ٧٧٠٠ جندي وإمداده ببعض الأسلحة أما الأموال فلم يصل إلى فلسطين إلا شيء قليل منها عاد بعدها المفتي أمين الحسيني إلى فلسطين - وكان قد هرب منها إلى لبنان - وبدأ يقود الجهاد المسلح ضد اليهود ومعه البطل عبد القادر الحسيني واجتمع الناس على قيادة المفتي الذي أراد الحصول على التأييد العربي فاتجه إلى الجامعة العربية يعلن رغبته

في تكوين حكومة فلسطينية وطنية يكون المفتي على رأسها كما يريد الشعب هناك لكن الجامعة العربية رفضت الطلب دون تبرير واضح بل إن الملك عبد الله الأول بن الحسين ملك الأردن قال لـ جولدا مائير وكانت وقتها ممثلة الوكالة اليهودية أنه يعتزم ان يضم إلى الأردن الجزء المخصص للعرب في مشروع التقسيم الضفة الغربية كما يعتزم إقامة علاقات سلام وصداقة مع الدولة اليهودية وختم كلامه بقوله: كلانا يواجه خصما مشتركا يقف عقبة في طريق خططنا، ذلك هو المفتي أمين الحسيني.

نكبة فلسطين ١٩٤٨

نجح اليهود في الاستفادة من الحرب العالمية الثانية بما يخدم مصالحهم ، فقد أثاروا تعاطف العالم الأوروبي بشكل خاص مع قضيتهم عندما نجحوا فى الدعاية والترويج لمذابح النازية ضدهم في ألمانيا ، مستغلين تلك المذابح في دعم زيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وقد نجحت الصهيونية في زيادة الضغط على بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين للحصول منها على تسهيلات لهجرة اليهود مقابل الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في الحرب العالمية الثانية ، وتقديم مساعدات اقتصادية لبريطانيا تعينها على تجاوز هزائمها المتتالية من قبل هتلر،وكان من أبرز نتائج هذا الضغط سحب القضية الفلسطينية

ومشكلة تزايد الهجرة اليهودية من خزائن اللعبة السياسية في بريطانيا إلى هيئة الأمم المتحدة ويلاحظ أن قرار التقسيم جاء مشابها لمطالب الوكالة اليهودية في مؤتمر لندن ١٩٤٦م مما يؤكد مدى سيطرة الصهيونية على قرارات هيئة الأمم المتحدة منذ إنشائها.

الأمر الذي دفع العرب إلى رفض قرار التقسيم لأنه يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة التي نادت بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

كانت فلسطين في تلك الفترة تكيل للوجود اليهودي على أراضيها أروع أمثلة البطولة وضروب الشجاعة على يد جيشين شعبيين : الأول جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني و الثاني بزعامة فوزي القاوقجي ، وقد نجحت هذه الجيوش الشعبية بقدراتها البسيطة وبدعم المجاهدين الأحرار من أبناء الوطن العربي الذين جاؤوا من كل مكان للدفاع عن فلسطين فى الوقوف في وجه المخططات الصهيونية.

وكانت بريطانيا تحزم حقائبها تمهيدا لإنهاء انتدابها على فلسطين ، بعد أن سهلت لليهود سبيل الهجرة ومكنتهم من استقدام السلاح اللازم لمحاربة عرب فلسطين وإقامة دولتهم وتركت لهم ثكنات عسكرية تمكنهم من مهاجمة الفلسطينيين ، في الوقت الذي أبقت فيه على قواتها في المناطق العربية لتشلّ حركة المقاومة الفلسطينية وتمنعها من التصدي للقوات الصهيونية ، وقد مارست القوات البريطانية ضد الشعب الفلسطيني أقسى أنواع الإرهاب المسلح الذي يفوق في حجمه ما قام به

هتلر ضد اليهود في ألمانيا .

عشية الرابع عشر من مايو سنة ١٩٤٨م أعلنت بريطانيا انسحابها من فلسطين بعد أن سلّمت للقوات الصهيونية أجزاء كبيرة من أراضى الجليل الأعلى لتكون نواة للدولة الصهيونية المرتقبة ، فسارعت القوات الصهيونية في نفس الليلة إلى الإعلان عن إقامة دولتهم ، وفور الإعلان سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بها تبعها الاتحاد السوفيتي وباقي الدول الأوروبية.

فهبّت الدول العربية المستقلة (مصر - سوريا - الأردن - اليمن - العراق - لبنان - السعودية) في تلك الفترة إلى الإعلان عن قمة عربية أصدرت من خلالها قرارا يقضي بدخول الجيوش العربية إلى فلسطين نجدة لأهلها وفي البداية استطاعت الجيوش العربية إحراز انتصارات على القوات الصهيونية والتمركز في عدة مناطق من شمال ووسط وجنوب فلسطين لتمنع استمرار التوسع الصهيوني في المنطقة ، لكن الحقيقة التي يجب ألا تغيب عن أذهاننا أن الجيوش العربية في تلك الانتصارات اعتمدت كثيرا على جيش الإنقاذ وجيش الجهاد المقدس هذان الجيشان الشعبيان اللذان كانا على علم كامل بأحوال القوات الصهيونية وإمكاناتها العسكرية ، كما كانت لديهما خبرة عسكرية بفلسطين وطرقها والمواقع الاستراتيجية فيها ، كل هذا ساهم في الانتصارات التي أحرزتها الجيوش العربية في بداية حرب عام ١٩٤٨م ،

مما دفع باليهود إلى الاستنجاد بالولايات المتحدة الأمريكية للضغط على العرب لقبول هدنة مدتها أربعة أسابيع من ١يونيو إلى ٩ يوليو ، تلك الهدنة التي ما كان على الدول العربية قبولها لأنها جاءت في مصلحة القوات الصهيونية فقد مكنتهم من إعادة تنظيم أنفسهم وتعزيز قدراتهم العسكرية وقدوم النجدات الأمريكية فخرقوا الهدنة في الوقت الذي قررت فيه الدول العربية حلّ قوات جيش الإنقاذ وتسريح الجيوش الشعبية فاستفادت القوات الصهيونية من تلك الأحداث بشنّ هجوم موسع على مواقع القوات النظامية للدول العربية مستفيدة من عدم انتظامهم وعدم وجود قيادة موحدة للجيوش العربية ، كل هذا مكنّ الصهاينة من السيطرة على ما تبقى من منطقة الجليل الأعلى والمثلث ، تبعها توغل وسيطرة القوات الصهيونية على منطقة النقب ، ثم عادت الولايات المتحدة الأمريكية لتقرر هدنة ثانية مع العرب لوقف الحرب ، تلك الهدنة التي كانت للمحافظة على المكاسب التي حققها اليهود في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

خلال هذه الأحداث كانت عصابات الهاجانا الصهيونية ترى أنه لابد لنجاح استكمال سيطرتها على العديد من المناطق من طرد أهالي القرى والمدن تمهيدا لإسكان المهاجرين اليهود فيها ، فأقدمت على مهاجمة قرية دير ياسين وقتل أكثر من ٤٥٠ من سكانها وارتكبت أفظع أنواع المجازر بين سكانها مما دفع بالقرى المجاورة إلى الهجرة الجماعية عن

أراضيها هربا بأعراضهم وأطفالهم من وحشية المجازر الصهيونية وأملا منهم بمقدرات الجيوش العربية في إعادة الحق إلى أصحابه وطرد القوات الصهيونية من فلسطين وهنا بدأت مأساة الشعب الفلسطيني ، ليس في الدفاع عن فلسطين فحسب ، بل في كارثة تهجير أكثر من مليون فلسطيني إلى البلدان العربية المجاورة (الأردن ـ سوريا ـ لبنان) لتسارع هيئة الأمم المتحدة بإقامة مخيمات اللجوء لأولئك النازحين الجدد وتقديم المساعدات والمعونات لهم بعد أن ساهمت بقراراتها المكبلة بسلاسل صهيونية في تهجيرهم عن وطنهم .

وبعد حرب ١٩٤٨، وقعت الدول العربية المتحاربة مع إسرائيل ما عدا العراق، على اتفاقيات هدنة مع إسرائيل. ووقعت كل دولة على الاتفاق بشكل منفصل وبدأت مفاوضات في جزيرة رودس اليونانية بواسطة الأمم المتحدة بين إسرائيل من جانب وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان من جانب آخر وتم التوقيع على اتفاقيات الهدنة الأربع بين ٢٤ فبراير و٢٠ يوليو ١٩٤٩، وفيها تم تحديد الخط الأخضر.

الصهيونية والعنصرية

صدر عن الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩حول العنصرية الصهيونية فى نوفمبر ١٩٧٥ونصه بالاستناد إلى قرارات سابقة أصدرتها المنظمة عام ١٩٦٣ داعية إلى القضاء على كل أشكال

التمييز العنصرى، وقرارها عام ١٩٧٣ الذى أدانت فيه فى جملة أمور التحالف الآثم بين العنصرية والصهيونية، وإعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة ومساهمتها فى الإنماء والسلم عام ١٩٧٥ والذى أعلن المبدأ القائل بأن التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبى، والصهيونية، والفصل العنصرى والتمييز العنصرى بجميع أشكاله، وكذلك اعتراف بكرامة الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها ومعتمدة على ما صدر من دورة رؤساء دول وحكومات الوحدة الأفريقية فى أغسطس ١٩٧٥ والذى رأى أن: النظام العنصرى الحاكم فى فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين فى زيمبابوى وجنوب أفريقيا ترجع إلى أصل استعمارى مشترك، وتشكل كيانا كليا، ولها هيكل عنصرى واحد وترتبط ارتباطا عضويا فى سياستها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته وكذلك الإعلان السياسى واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز اللذين تم اعتمادهما فى مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى أغسطس ١٩٧٥ واللذين أدانا الصهيونية بوصفها تهديدا للسلم والأمن العالميين وطلبا مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الإمبريالية وفي خطابه للجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس اليوم، ١٠

نوفمبر ١٩٧٥وكرد على هذا القرار، قال السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة حاييم هرتزوج:

أستطيع أن أشير بفخر إلى الوزراء العرب الذين خدموا في حكومتي؛ إلى نائب الرئيس العربي في مجلسي التشريعي؛ إلى الضباط والرجال العرب الذين يخدمون بإرادتهم في قوات الشرطة وحرس الحدود، ويقودون جنودًا يهودًا؛ إلى مئات الآلاف من العرب من كل أنحاء الشرق الأوسط الذين يتزاحمون في مدن إسرائيل كل عام؛ إلى الآلاف من العرب من كل أنحاء الشرق الأوسط الذين يأتون لإسرائيل للعلاج الطبي؛ إلى التعايش السلمي الذي تطور؛ إلى حقيقة أن العربية لغة رسمية في إسرائيل بالتوازي مع العبرية؛ إلى أن من الطبيعي أنه من الممكن للعربي أن يتقلد منصبًا عامًا في إسرائيل، ومن غير اللائق أن نعتقد أنه يمكن ليهودي أن يشغل أي منصب رسمي في بلد عربي، وفعلًا يعترف بذلك لهم هل هذه عنصرية؟ لا، إنها ليست كذلك، إنها صهيونية وجعلت إسرائيل من إلغاء القرار ٣٣٧٩ شرطًا لمشاركتها في مؤتمر مدريد ١٩٩١، وتم الإلغاء بموجب القرار ٨٦/٤٦ الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر، ١٩٩١.

منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيل الشعب الفلسطيني

وذلك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها إل ٢٩عام ١٩٧٢ بأغلبية ١٠٥ صوت و امتناع ٢٠ عن التصويت وتغيب ٩ ورفض ٤ وم كلا من بوليفيا والدومنيكان وأمريكا وإسرائيل كما منحت المنظمة مركز المراقب بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٧ وقد اعترفت من قبل أربع منظمات دولية كممثل الوحيد عن الشعب الفلسطيني وهي مؤتمر القمة العربي السابع و مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز ومؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في لاهور في ٢٢ فبراير عام ١٩٧٤ ومؤتمر القمة الإفريقي الحادي عشر.

المستوطنات

كما نعلم، يعتبر بناء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع فيها جوهر هوية إسرائيل، ونظرا لن بناء المستوطنات يأتى على حساب هدم منازل الفلسطينيين واقتلاع زراعاتهم فقد تكررت الشكاوى الفلسطينية حتى شعر العالم بالخجل الذى لم يعد يشعر به العرب لذلك وافق مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على إرسال أول بعثة تحقيق دولية مستقلة بشأن تداعيات بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.

وجرى تبني القرار بأغلبية ٣٦ صوتاً، وامتناع ١٠ عن التصويت، بينهم إيطاليا وأسبانيا وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي صوتت ضد القرار ويطالب القرار بإرسال بعثة تحقيق دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن تداعيات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني وهي المرة الأولى التي تشكل فيها مثل هذه البعثة، كما صرح متحدث باسم المجلس ولدى عرض القرار أوضح ممثل باكستان أن المستوطنات الإسرائيلية تحول دون إقرار حل الدولتين، وأوصى أعضاء المجلس الذي تشارك فيه فلسطين كمراقب باعتماد النص وأوضح الممثل الأميركي أن الموقف الأميركي من المستوطنات واضح ولم يتغير، لكنه أشار إلى أن المفاوضات المباشرة هي الحل الوحيد وأوضح ممثل إسرائيل، وهي ليست عضواً في المجلس، أن القرار غير مبرر وغير بناء، معتبراً أن المجلس يصب الزيت على النار ولكن بعد أسبوع من إعلان المجلس اعتزامه التحقيق في قضية المستوطنات الإسرائيلية وقال يجال بالمور، المتحدث باسم وزارة الخارجية: اتخذت وزارة الخارجية قرارا بقطع علاقات العمل مع المؤسسة لن تكون هناك علاقات عمل معهم أو محادثات أو تمرير أوراق أو زيارات أو تبادل للمعلومات أو تبادل للمشورة أو حضور اجتماعات كل هذه أعمال، وهي لن تحدث ودعا وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، علنا إلى مقاطعة

المجلس، الذي اعتمد قرارا يقضي بإجراء أول تحقيق عن مدى انتهاك المستوطنات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين.

وقال إن هذه الهيئة المنافقة لا علاقة لها بحقوق الإنسان فمن الواضح أنها منحازة وغير موضوعية، وليس لدينا أي سبب يدفعنا للتعاون معها وانتقد بنيامين نتنياهو المجلس بشدة، واصفا إياه بالمنافق، وقال إن هذه الهيئة عليها أن تخجل من نفسها ، وهذه هي اللغة الخاصة التي تستعملها حكومة إسرائيل في مخاطبة الأمم المتحدة، وحينما ننظر إلى تاريخ الأمم المتحدة، نجد أن المنظمة بصفتها أهم منظمة عالمية وأمريكا التي تنصب نفسها مديرًا لشئون النظام العالمي كانا يضعان نفسيهما في الغالب في خدمة إسرائيل وأقر المجلس، الذي يضم ٤٧ عضوا، القرار بأغلبية ٣٦ صوتا وامتناع ١٠ عن التصويت، وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي صوتت ضد القرار وقال نبيل شعث، المسئول بالسلطة الفلسطينية، إنهم في سبيلهم لإعداد خرائط وصور للمستوطنات من أجل عرضها على المجلس، و أن إسرائيل لن تتمكن من منع التحقيقات بقطع علاقاتها مع المجلس ويرى معظم أعضاء المجتمع الدولي أن بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة التي يريدها الفلسطينيون من أجل إقامة دولتهم عليها مستقبلا عائق رئيسي أمام

عملية السلام، وهم يمارسون ضغوطا على إسرائيل من أجل تجميد عملية الاستيطان.

الأمم المتحدة والأسرى الفلسطينيين

طالب مجلس الوزراء الفلسطيني، الأمم المتحدة بالتحرك الفوري والجاد للضغط على إسرائيل من أجل الإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين لاسيما القدامى منهم وأعرب مجلس الوزراء ،خلال اجتماعه في رام الله برئاسة الدكتور سلام فياض رئيس المجلس، عن وقوف السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني إلى جانب الأسرى في كفاحهم وإضراباتهم التي يخوضونها من أجل نيل الحقوق الأساسية والبديهية التي يتوجب على إسرائيل توفيرها لهم، وأبرزها وقف سياسة التفتيش العاري، والعقوبات الجماعية والحرمان من الزيارة وأدان المجلس بشدة العنف الإسرائيلي المستخدم ضد المتضامنين الأجانب المناصرين للعدل والسلام وحقوق الشعب الفلسطيني العادلة، وآخر ذلك الاعتداء من قبل ضابط في جيش الاحتلال على مواطن دنماركي أثناء مشاركته في مسيرة الدراجات الهوائية في منطقة العوجا بالأغوار، بالإضافة إلى منع إسرائيل دخول المتضامنين السلميين الأجانب إلى مدينة بيت لحم، وترحيلهم ومنعهم من المشاركة في الفعاليات السلمية التي تندد بالاحتلال وسياساته القمعية والعنيفة تجاه الشعب الفلسطيني

واستنكر المجلس استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين والتي شهدت في الآونة الأخيرة تصاعدا كبيرا وخطيرا في اعتداءات المستوطنين ومنها، إطلاق مستوطني ماعون النار صوب مواطنين ورعاة ماشية في قرية اللتوانه شرق يطا، واعتداؤهم بالضرب المبرح على مسن ونجله واقتلاعهم عشرات أشجار الزيتون في الخليل، وإقامتهم بؤرة استيطانية قرب مستوطنة حشمونئيم برام الله، واعتداؤهم على مجموعة من المزارعين الفلسطينيين في قرية بيتا، ومنع المزارعين من بيت فوريك من وصول أراضيهم دون تنسيق مسبق ورحب مجلس الوزراء الفلسطيني بدعوة اللجنة الرباعية إسرائيل إلى تحمل مسئولياتها وضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لوقف عنف وتحريض المستوطنين، وبما يشمل محاسبة مرتكبي هذه الأعمال، كما رحب بما تضمنه بيان اللجنة حول المناطق (ج)، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية وفق اتفاق أوسلو، باعتبارها حيوية لمستقبل دولة فلسطين، وبدعوته إلى تمكين السلطة الوطنية من القيام بمسئولياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، الأمر الذي اعتبره البيان في منتهى الأهمية لقيام دولة فلسطين القابلة للحياة، بالإضافة إلى أهمية ذلك في تمكين المواطنين القاطنين في هذه المناطق من الحياة الطبيعية.

أسطول المساعدات لغزة

نظرا للحصار الذى تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والظروف الغير إنسانية التى يعانى منها شعب غزة من الجوع والعطش والنقص الشديد فى المواد التموينية اللازمة فقد أثار ذلك تعاطفا شديدا من بعض نشطاء العالم ولم يثر تعاطف الشعوب العربية التى تتاجر فى السلع الغذائية مع سكان القطاع بأسعار خيالية مستغلين حاجتهم ،المهم أثار ذلك تعاطف نشطاء دوليين فقرروا أن يكسروا الحصار بسفينة محملة بمواد غذائية للشعب المحاصر فقامت إسرائيل بإرسال فريق من القوات الإسرائيلية الخاصة حاول النزول على متن السفينة من مروحيات وقوارب سريعة، من أجل منعها من كسر الحصار البحرى المفروض على قطاع غزة البحرى ووفقا لما ذكرته إسرائيل، قتل ٩ ركاب -- جميعهم ينتمون إلى منظمة إسلامية تركية خلال الاشتباك وأصيب أيضا العشرات من الركاب الآخرين، وكذلك ٧ جنود صهاينة.

وبعد ضغط على مسئولى إسرائيل وافقت إسرائيل على التحقيق بقيادة الأمم المتحدة - الذى تم رفضه بشدة من قبل - بعد ضمانات أن لجنة التحقيق ستكون متوازنة وعادلة وتعد هذه هى المرة الأولى التى توافق فيها إسرائيل على الإطلاق على إجراء تحقيق دولى يتعلق بجيشها أو تشارك فى تحقيق بقيادة الأمم المتحدة ووصف أمين عام الأمم المتحدة

بان كي-مون موافقة إسرائيل على المشاركة فى التحقيق بأنها تطور غير مسبوق.

الأمم المتحدة والعضوية الفلسطينية

فى محاولة منه لكسر جمود الوضع الفلسطينى أبلغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون انه سيتقدم بطلب انضمام فلسطين إلى المنظمة الدولية، حسبما أعلن مارتن نيسيركي المتحدث باسم كي مون وقال نيسيركي للصحفيين أن الرئيس عباس أبلغ الأمين العام عزمه على أن يقدم إليه طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة، وفق ما أعلنت وكالة فرانس برس والأمين العام كرر دعمه لحل يقوم على دولتين إسرائيلية وفلسطينية وشدد على رغبته في التأكد من أن يتمكن المجتمع الدولي والجانبان من إحراز تقدم لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار شرعي ومتوازن وبحث مع عباس الجهود المتواصلة للجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط في هذا الصدد، والرئيس عباس شدد على التزامه بحل تفاوضي وأعلن الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابوردينة أن عباس أكد لبان كي مون تصميم الجانب الفلسطيني على التقدم بطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وذلك من خلال مجلس الأمن الدولي والرئيس الفلسطيني شدد أمام الأمين العام

على أنه لا يرى تناقضاً بين عضوية دولة فلسطين والمفاوضات مع إسرائيل وطمأن الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس الفلسطينى على أن طلب عضوية دولة فلسطين سيكون وفق الإجراء المتبع في الأمم المتحدة ولن يتم تعطيله وسيتم تحويله إلى رئيس مجلس الأمن الدولي فور تسلم الطلب من الرئيس عباس ولكن فى هذا الإطار أعلن رئيس وزراء الكيان الصهيونى نتنياهو أنه يرغب في لقاء عباس على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وبالرغم من عزم ياسر عرفات مرارا وتكرارا إعلان قيام دولة فلسطين وتحديد عدة مواعيد للقيام بذلك إلا أنه لم يحدث فماذا يعنى انضمام فلسطين للأمم المتحدة ٠

الاعتراف بدولة فلسطين يعني أن تدخل فلسطين في الأمم المتحدة وتصبح عضواً فيها مثلها مثل باقي دول العالم وتضم دولة فلسطين المقترحة الضفة الغربية والقدس الشرقية التي فيها المسجد الأقصى وقطاع غزة وحتى تصبح فلسطين دولة في الأمم المتحدة يجب أن يوافق ثلثا أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة (هذا مضمون) ويوافق أيضاً مجلس الأمن للأمم المتحدة هذا يعني ألا تستخدم أمريكا حق النقض الفيتو ٠

إن التقدم إلى الأمم المتحدة لا يزيد على أن يكون ورقة ضغط سياسية وقد يحرج إسرائيل أمام المجتمع الدولي ولكن على الأرض فإن إسرائيل

هي المسيطرة على الأمور وتتحكم فى الضفة الغربية وتسيطر على حدودها الجوية والبرية كما أنها تحاصر قطاع غزة وتتحكم بحدوده الجوية والبحرية والبرية وأكبر دليل على هذه الهيمنة بناء المستوطنات في الضفة الغربية ضاربة عرض الحائط بالقرارات الدولية وهذا الأمر الواقع لن يتغير إلا عن طريق التحرير الكامل من هيمنة الكيان الصهيوني وبناء دولة ذات سيادة على كامل أرض فلسطين وليس فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة وترفض أمريكا وإسرائيل هذه الخطوة تماماً وتهدد أمريكا باستخدام حق الفيتو ضد هذا الاعتراف.

وتمارس واشنطن وإسرائيل ضغوطاً على الرئيس الفلسطيني محمود عباس للتخلي عن خططه الرامية إلى التصويت لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية فى الأمم المتحدة كما يعارض الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشدة الخطوة المرتقبة، مما يعزز احتمال لجوء واشنطن إلى استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لكن المسئولين الفلسطينيين يقولون إن هناك تصميماً على الالتفاف على الفيتو الأمريكي باستخدام آلية نادرة استخدمت خلال الحرب الباردة تسمى الاتحاد من أجل السلام، وبموجبها يمكن أن تبطل أغلبية الثلثين في الجمعية العامة مفعول الفيتو الأمريكي. ورغم أن الفلسطينيين يعتقدون أن بإمكانهم الحصول على مثل هذه الأغلبية، فإن الجمعية العامة لا تملك صلاحية منح العضوية في الأمم

المتحدة لدولة فلسطينية جديدة، أي أن الحصول على تصويت أغلبية ثلثي الأعضاء لن تكون له سوى أهمية رمزية.

وسحب واشنطن التمويل من الأمم المتحدة كما هددت سيكون مدمراً للمنظمة الدولية، إذ أن مساهمة الولايات المتحدة تصل إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار.

قرارت تخص العراق

أصـدر مجلـس الأمـن خـلال الأعـوام مـن ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ثلاثة وخمسين قراراً خاصاً بالعراق أهمها:

١- قرار إخراج العراق من الكويت ولو باستخدام القوة

٢- قرار فرض الحصار على العراق

٤-قرار النفط مقابل الغذاء

٥- قرارات عدة تفرض عقوبات اقتصادية

٦-قرار تدمير أسلحة العراق

أولاً:- قرار إخراج العراق من الكويت ولو باستخدام القوة كان أول هذه القرارات هو القرار رقم ٦٦٠ الذي صدر في ١٩٩٠/٨/٢ وهو نفس اليوم الذي دخلت فيه القوات العراقية الأراضى الكويتية ومن السرعة التى تم بها اتخاذ القرار نكتشف مدى أهمية الأراضى الكويتية بالنسبة لأمريكا فهى مخزن الطاقة الذى سعت جاهدة

لبسط نفوذها عليه وجاءتها الفرصة ودعا القرار العراق للخروج من الكويت مباشرة وبدون شروط وأدان القرار الاحتلال العراقي للكويت، وطلب من الجيش العراقى الانسحاب الفوري غير المشروط

وباستعراض كل القرارات التى كان فيها شبه مصلحة للعرب لم نجد قرارات صدرت بمثل هذه السرعة وهذا الإجحاف والإلزام وكان فى عام ١٩٩٧ قرارا تابعا لقرار الانسحاب صدر فى ديسمبر ١٩٩٩ أشار إلى عدم التزام العراق بإعادة الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى ممن كانوا فى العراق فى ٢-٨-١٩٩٠ ولم يحدث أن أصدر مجلس الأمن أى قرار يتعلق بإعادة اللاجئين الفلسطينيين المبعدين عن أراضيهم مثل ما حدث مع العراق

<u>لجنة لتقدير التعويضات</u>

بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١قرر مجلس الأمن اعتبار العراق مسئولا عن جميع الخسائر والإضرار الناجمة عن غزو النظام السابق لدولة الكويت ولتحديد حجم الضرر ومقدار التعويضات وتم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة **United Nations Compensation Commission** تأخذ على عاتقها قبول ودراسة وإقرار دعاوي التعويض المقدمة من الشركات والأفراد والحكومات التي تدعي أنها

تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر من هذا الغزو ولم يكن العراق ممثلا في هذه اللجنة وكان يحق لـه الاطلاع فقط على القرارات التي تتخذها دون أن يكون لـه حق الاعتراض عليها وتعد هذه سابقة خطيرة في الاستحواذ على أصول وأموال دولة ذات سيادة من قبل مجلس الأمن ولم يتعامل المجتمع الدولي مع أية دولة بمثل هذه الضراوة والقسوة في مصادرة كل الأموال والأصول العائدة لها وفي كل مكان آخذين فى الاعتبار وللمقارنة فقط كيفية التعامل مع موجودات وأصول وممتلكات دولة الرايخ الثالث بعد الحرب العالمية الثانية.

العقوبات الاقتصادية على العراق

أعطى غزو العراق للكويت وعدم تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ الذي يدين الغزو ويطالب بانسحاب القوات العراقية فورا من الأراضي الكويتية مع مباشرة المفاوضات بين الطرفين مبررا لإصدار سلسلة من القرارات استثمرتها قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة لشن حرب على العراق قبل ذلك، كانت الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها قد بدأت بإرسال قواتها إلى المنطقة حيث بلغ تعدادها في ١٧ يناير ١٩٩١ أكثر من نصف مليون جندي كما مارست حظرا اقتصاديا مكثفا منذ صدور القرار ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٦ وعملت الولايات المتحدة ابتداء من نوفمبر ١٩٩٠ على

إصدار قرار من مجلس الأمن لاستخدامه في ترجيح الخيار العسكري لأزمة الخليج ، رغم اعتراف مسئوليها الحكوميين والعسكريين بفعالية العقوبات الاقتصادية التي طبقت من قبل والتي أدت إلى تدمير الاقتصاد العراقي بتخفيض صادرات هذا البلد بنسبة ٩٧ %وواردات ٩٠% ومع تبني القرار ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ حصلت الولايات المتحدة على ما أرادته إذ فسرته بما ينسجم مع خططها وتوجهاتها، وهو شن حرب متى تشاء وكيفما تريد بدون الرجوع إلى مجلس الأمن أو الأمين العام لقد استعملت في هذه الحرب مجموعة واسعة من الأسلحة بعضها تقليدي وبعضها فوق تقليدي (الكتروني) وبعضها غير مجرّب وغير معروف ويحظر استعماله كاليورانيوم المنضب.

ان العراق كما وصفه بعض المراقبين أشبه بمعسكر احتجاز واسع، منسي من العالم ومحروم من وسائل الحياة وذلك بسبب العقوبات الإلزامية التي تعد الأكثر شمولا والتي لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العقوبات اتخذتها الولايات المتحدة منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ ثم قوتها بقرار مجلس الأمن ٦٦١ في ٦ أغسطس الذي تضمن إعلان المقاطعة التجارية والمالية والاقتصادية والعسكرية الشاملة ولقد فرضت إجراءات العقاب حظرا شاملا على جميع صادرات العراق وارداته من البضائع والخدمات كافة، مجمدة الأرصدة العراقية في الخارج وبضغط من

الولايات المتحدة تبنى مجلس الأمن في ٢٥ أغسطس القرار ٦٦٥ وأنشأ حصارا بحريا لتقوية نظام العقوبات حيث أجاز استخدام القوة بغرض احترام الحظر على العراق طبقا للقرار ٦٦١ وبعد شهر شدد من الحظر وقرر تطبيق القرار ٦٦١ ليشمل جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات وحيث أن الحظر في هذه الحال يعد إجراء حرب ويتطلب تخويلا محددا بمقتضى المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فقد تم التغلب على العقبة القانونية بالمراوغة واللجوء إلى مفهوم المنع وكذلك اتخذت إجراءات لمنع الوكالات الدولية من تقديم المساعدات الضرورية ومن التحقيق في الأزمة الصحية المتفاقمة رغم أن القرار ٦٦٦ الصادر في ٤ سبتمبر ١٩٩٠ أجازها وطلب نقل وتوزيع المساعدات الإنسانية إلى العراق والكويت عن طريق الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر

العقوبات والأمم المتحدة والولايات المتحدة

شكلت ظاهرة العقوبات الدولية، منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة وحلول نظام القطب الواحد بعد زوال الاتحاد السوفيتي من الساحة الدولية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على مقاليد الأمور في العالم، تهديدا لأسس القانون الدولي الذي يفترض فيه تنظيم العلاقات بين الدول ويقضي بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول أو تهديدها أو استعمال القوة في مواجهتها أو التعدي على سيادتها واستقلالها

السياسي ولقد تحولت الإرادة السياسية الدولية الصانعة لقرارات مجلس الأمن بصورة شبه كاملة إلى الغرب بزعامة الولايات المتحدة التي فرضت على الأمم المتحدة وبالأخص مجلس الأمن قراءتها الخاصة للميثاق بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية لقد لجأ مجلس الأمن، بإيعاز من الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٩٠ إلى استعمال عقوبات دولية بحق عدة بلدان مثل : العراق، يوغسلافيا السابقة، الصومال، ليبيريا، أنجولا، رواندا، ليبيا، هايتي والسودان مستندا في قراراته على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بينما لم تفرض العقوبات منذ إبرام ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ وحتى غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية سنة ١٩٨٩ سوى مرتين : في حالة روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا (١٩٦٦ و١٩٧٧) إن فرض العقوبات يستلزم مناخا دوليا توافقيا بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن كما تدخل الاعتبارات السياسية في تحديد حجم ومدى العقوبة المفروضة فقد تراوحت هذه العقوبات من استخدام القوة المجردة إلى حظر بيع السلاح ووقف الطيران ومنع تصدير النفط والحرمان من المساعدات الدولية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي ومنع سفر المسئولين الحكوميين. وتشمل حالة العراق كل ذلك بالطبع لا تقتصر العقوبات على غطاء مجلس الأمن، فهناك عقوبات فرضتها الولايات المتحدة منفردة على ما يقارب خمسين دولة هذا بالإضافة إلى عدد مماثل من العقوبات الثنائية

التي في غالبها أنجلو-أمريكية لقد طالت في غالبها دول العالم الثالث بما فيها دولا عربية وإسلامية بينما لم تتعرض الولايات المتحدة للعقوبات إلا في حالات قليلة لم تكن فعالة ويطرح السؤال هنا عما إذا كان المقصود بالعقوبات الدولية النظام السياسي السائد في الدولة المعنية أم الأشخاص الذين على رأس النظام السياسي أم أن المقصود هو عقاب الشعوب ؟ من المؤكد في كل الأحوال أن هذه العقوبات غالبا ما تنحرف عن الأهداف التي حددتها، وهي تؤدي أحيانا إلى نتيجة عكس الهدف المعلن حيث تلجأ الولايات المتحدة لإبراز العقوبات التي تفرضها وكأنها قضية المجتمع الدولي لكن أين هو المجتمع الدولي الذي أدان مثلا بأغلبية ساحقة (١١٧ صوتا مقابل ٣) الحظر التجاري غير المشروع على كوبا الذي ينتهك مواثيق الأمم المتحدة أو على ليبيا قبل أن تعلّق العقوبات عليها بعد تسليم المتهمين بحادث الطائرة في قضية لوكيربي المعروفة ؟ لقد كانت تقف مع ليبيا ضد قرار العقوبات منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وأعضاء حركة عدم الانحياز. علاوة على أن ميثاق مونتريال لعام ١٩٧١ الذي وضع بصدد الهجمات الإرهابية على الطائرات المدنية، يحمي حق ليبيا في عدم تسليم المتهمين بالاشتراك فى تفجير الطائرة فوق لوكيربي فلا توجد معاهدة بين ليبيا والولايات المتحدة أو المملكة المتحدة لتسليم المتهمين ولهذا اضطرت

الولايات المتحدة للجوء لضغط شديد لإرغام الأعضاء في مجلس الأمن على منحها الأصوات اللازمة لها واستمرت المقاطعة ٧ سنوات.

العقوبات على العراق وقرارات مجلس الأمن

في حالة العراق، صيغت قرارات العقوبات بمبادرة أمريكا باسم الشرعية الدولية وعلى أساس لا يتفق مع بنود الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وقد صدر أكثر من ٣٠ قرار فى حق العراق منذ احتلاله الكويت : اثني عشر منها قبل الحرب في الفترة بين ٢ أغسطس و ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ بدءا بالقرار ٦٦٠ الذي أدان الغزو وطلب الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط ودعا إلى المفاوضات لحل الخلافات، مرورا بالقرار ٦٦١ في ٦ أغسطس ١٩٩٠ الذي فرض العقوبات الدولية والجزاءات الاقتصادية الإلزامية، وانتهاءاً بالقرار ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ الذي قرر بموجبه مجلس الأمن استخدام الخيار العسكري ما لم ينفذ العراق بحلول ١٥ يناير ١٩٩١ جميع قرارات مجلس الأمن وذلك باستخدام جميع الوسائل اللازمة لإرغامه على الانسحاب وإعادة الأمن والسلم الدوليين إلى نصابهما في المنطقة كما نص القرار المذكور ولقد ظل مفهوم استخدام القوة محط جدل فقهي قانوني وسياسي وعملي حول مصطلح الوسائل اللازمة، رغم أن الولايات المتحدة كانت قد قررت اللجوء إلى القوة حتى قبل أن يقرر مجلس الأمن نهائيا استخدامها

بموجب الصلاحيات الممنوحة له وفقا للميثاق مما أثار تساؤلات مشروعة حول الأبعاد السياسية التي استهدفتها الولايات المتحدة التي قادت قوات نحو ثلاثين دولة ضد العراق وفعلياً لم يمنح مجلس الأمن الإذن لترجمة مصطلح الوسائل اللازمة (أي الخيار العسكري) بعد فشل تحقيق الانسحاب إذ أن الإذن الفعلي باستخدام القوة كان ينبغي تحديده بصورة واضحة وبإشراف من مجلس الأمن تحت قيادة وعلم الأمم المتحدة وهو ما لم يحدث إذ استأثرت الولايات المتحدة بتفسير القرار ٦٧٨ بأنه تفويض لها ولحلفائها لاستخدام الوسائل اللازمة بما فيها المسلحة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت أما القرارات المتبقية والتي بلغت قرابة ٢٠ قراراً فقد اتخذها مجلس الأمن بعد انتهاء الحرب التي بدأت فجر ١٧يناير ١٩٩١ وانتهت في ٢٨ فبراير من العام نفسه. حيث تم تجاوز الأهداف المعلنة في القرارات الدولية ولم يكن في الواقع تحرير الكويت سوى مدخل لتدمير العراق .

من هذه القرارات القرار٦٧٨ الصادر في ٣ أبريل ١٩٩١ والذي يعد أخطر وأطول وأغرب قرار وكذلك الأول من نوعه في تاريخ مجلس الأمن،على إثره اتخذت ٩ قرارات لاحقة تتعلق بتنفيذه ولقد حدد شروط وقف إطلاق النار ومسألة التعويضات والرقابة على التسلح واستمرار الحصار ومسألة الحدود العراقية-الكويتية ونبذ الإرهاب الدولي وغيره.

فأتى على السيادة العراقية ورهن موارد البلد ومستقبله لأجل طويل وتطرق القراران ٧٠٦ في ١٥أغسطس ١٩٩١ و٧١٢ في ١٩ سبتمبر إلى مساعي تخفيف معاناة الشعب العراقي بسبب الحالة الغذائية والصحية الخطيرة للسكان المدنيين ودعيا إلى تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية بإشراف الأمم المتحدة وهو ما ذهب إلى توسيعه القرار ٩٨٦ المعروف باسم النفط مقابل الغذاء دون أن يحل المشكلة الحقيقية وهي استمرار الحصار الاقتصادي الدولي أما القرار ٦٨٨ الصادر في أبريل ١٩٩١ فهو القرار الوحيد الذي لم يصدر ضمن الفصل السابع ولا الولايات المتحدة وضعته ضمن أولوياتها حين تصر على تطبيق القرار ٦٨٧ المعروف بأبى القرارات ولا الحكومة العراقية التي وافقت عليه مرغمة أسوة بالقرارات الأخرى أجرت تعديلات دستورية وقانونية تطال النظام السياسي ولا حتى المعارضة العراقية بما فيها الوطنية أعملت الجهد وعبأت الطاقات لتفعيل هذا القرار، خصوصاً وأنه يعتبر سابقة قانونية وفقهية دولية مهمة من حيث أنه يؤكد على مبدأ التدخل الإنساني الذي أصبح منذ نهاية الحرب الباردة ونظام القطب الثنائي مبدأ آمراً ومستقلاً في القانون الدولي إلا أنه للأسف استخدم بطريقة ازدواجية وبانتقائية في المعايير وفقاً للمصالح الدولية لكن بعد أن كان الحصار مربوطا بتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة، تحول بعد وفاء العراق بالتزاماته إلى ربط رفعه بزوال النظام العراقي الذي يرأسه صدام حسين

فمنذ ١٩٩١ أعلن الرئيس الأمريكي بوش أنه لن توضع نهاية للحصار التجاري ما دام صدام حسين في السلطة, بدأت الدعاية الأمريكية الرسمية تركز على آلية نقل الذنب للآخر والتخدير النفسي مما سهل على المجتمع الدولي تجاهل مساهمته فيما حدث وعدم تحركه من أجل نجدة الشعب العراقي وعند انتهاء الأعمال العسكرية كان من المفترض أن يصدر مجلس الأمن قرارا بإنهاء مفعول القرار ٦٦١ حيث أن الغاية من صدوره قد تحققت وهي إخراج العراق من الكويت لكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث حيث اعتمد المجلس أطول قرار في تاريخه وهو مشروع القرار ٦٨٧وينطوي على تحول في منهج مجلس الأمن بشكل جذري بحيث يكرّس العقوبات ويخضع رفعها أو تخفيفها لشروط سياسية ويلزم العراق بدفع نسبة عالية من قيمة نفطه المصدر إلى صندوق التعويضات ومن جملة ما فرضه منع أي شخص أو هيئة في العراق من المطالبة بالأضرار التي أصابته بسبب العقوبات، وتحول لمعاقبة الشعب العراقي، كما أهمل مجلس الأمن الفقرة ٢١ من هذا القرار الذي لم يعالج في أي من مراجعاته الدورية إمكانية الرفع الجزئي للعقوبات كما ورد فيها مما سمح لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بالتعبير في معرض حديثها خلال ندوة جرت في ١٩٩٧/٣/٢٦ بشكل يناقض الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ عندما قالت : لا نتفق مع تلك الأمم التي تقول بأنه إذا امتثل العراق لالتزاماته الخاصة بأسلحة التدمير الشامل فإن العقوبات يجب أن

ترفع وبموجب هذا القرار أصبحت أهداف فرض العقوبات هلامية وقد عبر عن هذا التغيير المستمر للمواقف من رفع الحصار الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس غالي في تقريره عام ١٩٩٥ عندما أصدر ملحقا للخطة من أجل السلام التي أعقبت مبادرته الأولى في ١٩٩٢ إذ قال: الأهداف التي من أجلها فرضت أنظمة معينة للجزاءات العقوبات لم تكن دائما محددة تحديدا واضحا بل يبدو في بعض الأحيان أنها تتغير بمرور الوقت وهذا يجعل من العسير على مجلس الأمن أن يتفق بشأن الوقت الذي يمكن فيه اعتبار أن الأهداف قد تحققت وأنه يمكن رفع الجزاءات وإذا ما أريد الاحتفاظ بالتأييد العام لاستخدام الجزاءات وسيلة فعالة ينبغي الحرص على تجنب إعطاء الانطباع بأن الغرض من فرض الجزاءات هو المعاقبة وليس تعديل السلوك السياسي أو أنه يجري تغيير المعايير لخدمة مقاصد غير المقاصد التي كانت هي الدافع إلى اتخاذ القرار الأصلي بفرض الجزاءات وسعت الولايات المتحدة - ومعها بريطانيا- منذ البداية وما زالت وبكل الوسائل لإفشال المساعي الدبلوماسية، والعربية منها، لتسوية الأزمة رافضة أي شكل من أشكال الحوار مع العراق كذلك عملت على فرض إعادة ترسيم الحدود مع الكويت لمصلحة هذا الأخير وقد لجأت لتغييب دور الأمين العام للأمم المتحدة ولاستعمال هذه الهيئة متى احتاجت ممددة العقوبات إلى أمد غير محدود ومستعملة حججا تلو الأخرى لا علاقة لها بقرارات مجلس الأمن

كما سعت جاهدة لحمل بعض الدول المجاورة للعراق على إغلاق أنابيب البترول التي تنقل النفط العراقي علما أنها استثمارات عراقية تعود لقبل الأحداث وأن قرار الغلق لا يدخل في قرارات مجلس الأمن وهي ما برحت تدعم إسرائيل في مجلس الأمن مستعملة حق النقض لمنع قرار إدانة اعتداءات هذا البلد على جيرانه وإقامة مستوطنات في أراضيها واحتلاله لأراضي ثلاث دول عربية

إن أسلوب القوة والإرهاب الدولي المتبع من هذه القوة دفع ثمنه العراق وليست هجمتها على بغداد في ١٦ديسمبر ١٩٩٨ التي أحدثت دمارا هائلا وعددا كبيرا من الضحايا وغاراتها شبه اليومية على شمال وجنوب العراق والتي أوقعت المئات من القتلى والجرحى والأضرار المادية سوى مثل على ذلك لقد فرضت أمريكا وبريطانيا منذ ٢٧ يونيو ١٩٩١ منطقة حظر طيران في شمال العراق دون العودة إلى مجلس الأمن، ثم عادت من جديد في أغسطس ١٩٩٢ لتفرض منطقة حظر أخرى في جنوب العراق هذه المرة ودائما دون العودة لمجلس الأمن فعلت ذلك على أساس أنها أعطت نفسها حق التفسير المنفرد لقرارات مجلس الأمن وبالتالي حق التصرف كما يحلو لها وخلا ذلك قامت بثلاث هجمات عسكرية أخرى في بداية ووسط ١٩٩٣ وفي سبتمبر ١٩٩٦ مستعملة الصواريخ والطائرات دون أن تعرض ذلك على مجلس الأمن أو

أن تحصل على تخويل بذلك وهذا النهج يشكل سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة ولتحقيق أهدافها تلجأ الولايات المتحدة عندما تضطر لاستخدام حق النقض للحيلولة دون تحرك مجلس الأمن باتجاه منصف جاعلة منه رهينة لإرادتها ذلك رغم الديون المترتبة عليها تجاه الأمم المتحدة والتي تزيد عن ديون أية دولة أخرى في العالم وعندما تفشل في الحصول على قرار تتصرف بشكل منفرد وتأكيداً لذلك، نعرض ما صرّح به وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر في معرض محاضرته في المعهد الجمهوري الدولي في واشنطن بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٩٦حيث قال أنه من المهم أن تستخدم الولايات المتحدة جميع الأدوات المتاحة خلال أزمة الخليج وشملت هذه الأدوات الأعمال الفردية مثل قيامنا بتجميد الحسابات العراقية في بلادنا حتى قبل أن يعرف الشعب الأمريكي بأن العراق قد غزا الكويت، وتشكيل تحالف مؤقت، واستخدام الأمم المتحدة دعوني أوضح لكم نقطة واحدة بصورة واضحة جدا، إن استخدامنا للأمم المتحدة لم يتحرك على أساس التزام حالم أو مفرط بالتفاؤل بتعدد العلاقات الدولية، كان المحرك هو الاعتراف الرزين بفائدة الأمم المتحدة كواسطة للقيادة الأمريكية وأعتقد أن علينا أن نتذكر باستمرار أن الأمم المتحدة هي وسيلة، وأنها ليست هدفا من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ونصت الفقرة ٩(ب) من القرار ١٩٩١/٦٨٧ على تشكيل لجنة خاصة تقوم بالإشراف على تدمير الأسلحة في العراق وباشرت اللجنة عملها برئاسة

رالف أيكيوس الذي تقدم بتقريره الأول في ١٩٩١/١٠/٢٥ لمجلس الأمن عن تطور تنفيذ مهامها وقد تعاون العراق مع اللجنة بهدف الإسراع فى تنفيذ الفقرة ٢٢ التي تتيح رفع الحظر عن الصادرات العراقية رغم تحميله كامل تكاليف برنامج تدمير الأسلحة ورغم الاعتراض على طريقة اللجنة بالتعامل مع هذا البلد الذي اعتبر أن هناك مساسا بسيادته ولهذا وغيره كان هناك عقبات كثيرة اعترضتها وسلسلة طويلة من الأزمات نتج بعضها عن نهجها في البحث عن البرامج السابقة للعراق ومصادر تزويده بمكونات المواد والتكنولوجيا وقد استمر عملها إلى حين سحب رئيسها ريتشارد بتلر بتاريخ ١٥-١٢-١٩٩٨ جميع أعضائها من العراق وكان ذلك عشية الهجوم الذي شنته أمريكا وبريطانيا على العراق بين ١٦ و٢٠ ديسمبر ودون أخذ موافقة مجلس الأمن وكان العراق قد شكا سابقا للأمم المتحدة وبإلحاح أن هذه اللجنة التي تحمل اسمها هي ليست سوى أداة تستخدمها أمريكا وبريطانيا في خدمة أهدافهما للإبقاء على الحصار ولاحظ مراقبون أنها تدار من واشنطن ولها علاقة وثيقة بالاستخبارات العسكرية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي، كما أن ضباطا في الجيش الأمريكي قد تولوا دورا بارزا في بعثاتها كسكوت ريتر فلقد اعتمدت في الواقع على تضخيم الذرائع ومارست عمليا مهمات تجسس ذات هدف سياسي وليس مهمات رقابة أو نزع سلاح وقد تأكدت اتهامات بغداد

عندما قدمت هذه اللجنة تقريرا كاذبا عن أنشطتها بين الفترة ١٤-١١ و١٥-١٢/٩٨ استعمل كذريعة لشن الهجوم فضربت المواقع التي كانت اللجنة قد حددتها بأنها أهداف مهمة رغم أنها كانت خاضعة لرقابتها ولم تجر الإشارة إلى وجود أية مخالفة فيها لقرارات مجلس الأمن واعتبرت الحكومة العراقية أن الهدف من هذا العدوان هو تدمير ما تبقى من القدرات الصناعية العراقية فقد أتى على كل ما في تلك المواقع من أثاث مكاتب وكاميرات فيديو ومحطات تعبئة الوقود وأبنية تصنيع البروتين الذي يستعمل كأعلاف للماشية وما يتعلق بإنتاج لقاح الحمى القلاعية للحيوانات، مما جعل هذا المرض ينتشر بشكل كبير هذا العام كما رفضت استمرار التعاون بنفس الشروط السابقة.

حقيقة قرارات رفع العقوبات

ألغى مجلس الأمن الدولي غالبية العقوبات التي كان فرضها على العراق ابان عهد صدام حسين، في بادرة تطبيع مع هذا البلد بعد أربعة أعوام من تنفيذ حكم الإعدام فى الرئيس الراحل ووضعت ثلاثة قرارات صوت عليها مجلس الأمن الدولي للعقوبات المفروضة على العراق على أسلحة الدمار الشامل، ولبرنامج النفط مقابل الغذاء وتسمح القرارات الثلاثة التي صوت عليها المجلس بإلغاء القرارات التي اتخذت بموجب الفصل السابع من لوائح الأمم المتحدة والذي يسمح باللجوء إلى فرض

العقوبات أو إلى استخدام القوة ضد هذا البلد ووضع مجلس الأمن الدولي برنامج النفط مقابل الغذاء ١٩٩٥ ضمن قراره رقم ٩٨٦ وهذا البرنامج انتهى تطبيقه عمليا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، لكن بقيت مسالة منبثقة منه مرتبطة بعقود سابقة وقعت في ظل النظام السابق وامتنعت فرنسا عن التصويت على هذا القرار، معتبرة أن كل الضمانات المنشودة لم تقدم، وفي ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، أرغم قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ الصادر في ١٩٩١ العراق على تدمير كل أسلحته للدمار الشامل وعدم استخدام أو تطوير أو صنع أو شراء أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية وحظر القرار أيضا الصواريخ أما بالنسبة إلى صندوق تنمية العراق، والذي كان موضوع قرار ثالث، فهو مخصص لإيداع موارد العراق النفطية وتقضي مهمته بمساعدة الحكومة العراقية على إدارة موارد البلاد بطريقة شفافة ومسئولة لحساب الشعب العراقي. وقد أنشىء بموجب القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والقرار ١٩٠٥ نص على إنهاء العمل به في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ إلا أن الحكومة العراقية وجهت إلى المجلس طلبا لتمديد العمل به مدة سنة وقرر مجلس الأمن الدولي تمديد العمل به ستة أشهر.

وأصدر مجلس الأمن يوم ٢٠١٠/١٢/١٥ ثلاثة قرارات بإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء وإنهاء صندوق تنمية العراق والسماح للعراق

بالاستخدام السلمي للتقنيات النووية القرارات ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ وفور صدور هذه القرارات انطلقت الماكينة الإعلامية الأمريكية ومعها إعلام الحكومة العراقية المنشأة في ظل الاحتلال بالتهليل مدعين تحقيق نصر مؤزر يرفع ما تبقى من عقوبات على العراق، وأطنب بايدن في الحديث عن وفاء أمريكا بتعهداتها التي قطعتها في اتفاقية وضع القوات التي وقعتها مع المالكي الذى أعلن أن هذه القرارات شهادة نجاح له يعتز بها وقراءة هذه القرارات تؤكد أنها جولة جديدة من الغش والخداع ومحاولة لصرف الانتباه عن العقوبات الظالمة والإجراءات القسرية الحقيقية التي عانى ولا يزال يعاني منها شعب العراق وإليك التفاصيل:

أولا : قرار مجلس الأمن ١٩٥٨ بإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء

برنامج النفط مقابل الغذاء كان استثناء من العقوبات، ولم يكن عقوبة أو إجراءاً قسرياً مفروضا على العراق لكي يعتبر إنهاؤه إنجازا هذا البرنامج جرى تطبيقه باتفاق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق أما صدوره ضمن الفصل السابع (القرار ٩٨٦ لعام ١٩٩٥) فسببه إجرائي كون العقوبات الاقتصادية على العراق معتمدة بموجب هذا الفصل وأي استثناء منها يجب أن يعتمد بموجب هذا الفصل.

ومن جانب آخر فإن هذا البرنامج أنهي بعد الاحتلال مباشرة بقرار

مجلس الأمن ١٤٨٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢، وجرى تحويل ١٢ مليار دولار من أموال البرنامج إلى الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر، ولا يعرف حتى الآن على ماذا وكيف أنفقت، وما بقي من البرنامج هي متابعات مالية وإدارية للعقود المتبقية، فهل يستوجب الأمر إصدار قرار من مجلس الأمن ينهي برنامجا انتهى منذ عدة سنوات؟

وجدير بالذكر أن القرار ١٩٥٨ الذي أنهى برنامج النفط مقابل الغذاء نصّ على حجز مبلغ يزيد على ١٥٠ مليون دولار لنفقات الأمم المتحدة الإدارية ولنفقات وتعويضات زائفة، وتلك سرقة صريحة لأموال العراق.

والمفارقة المؤلمة في فرحة المحتلين وأعوانهم بإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، أن هذا البرنامج، الذي كان معمولا به من نهاية عام ١٩٩٦ وحتى الغزو الأمريكي للعراق، كان يخصص مبلغ مليارى دولار سنويا للغذاء والدواء وكان يوفر لجميع العراقيين حصة تموينية شهرية كاملة وأدوية عالمية المنشأ، رغم أن الأمم المتحدة كانت تنهب ٣٣% من موارد البرنامج.

أما في ظل حكومات الاحتلال فإن الستة مليارات دولار المخصصة للحصة التموينية لا توفر سوى الفتات لأبناء الشعب، وتذهب غالبية الأموال للوزراء الفاسدين وأحزابهم الطائفية وميليشياتهم الإجرامية.

ثانيا : القرار ١٩٥٦ بإنهاء صندوق تنمية العراق إعتبارا من ٢٠١١/٧/١

صندوق تنمية العراق أنشيء بعد الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٢، أي أنه من إفرازات الاحتلال وبموجبه توضع واردات العراق النفطية في هذا الصندوق وتستخدم، بعد استقطاع نسبة ٥ % للتعويضات الكويتية، للأغراض المحددة في الفقرة ١٤ من ذلك القرار وهي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ومن أجل إعادة بناء الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية للعراق وتغطية تكاليف الإدارة العراقية المدنية وللأغراض الأخرى التي تعود بالفائدة على شعب العراق وواضح أن الأمريكان أنشأوا هذه الصندوق للسيطرة على عمليات النهب والفساد من مسئولي الحكومات المنشأة في ظل الاحتلال وإلغاء الصندوق يعني أن موارد العراق النفطية تذهب مباشرة لحكومة الاحتلال بدون أي رقيب ولعل هذا هو السبب الأكبر لغبطة حكومة المالكي وهى واحدة من ثلاث أفسد حكومات في العالم حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية السنوية منذ ٢٠٠٧، وستصبح بعد تطبيق القرار الحكومة الأسوأ في العالم بلا منافس.

ثالثا : القرار ١٩٥٧ بإنهاء القيود على الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية

كـان المفـروض إنهـاء هـذه القيـود بعـد الاحـتلال مباشـرة، إلا أن الولايـات المتحـدة أجلـت ذلـك لسـبع سـنين لكـي تنجـز، هـي والكيـان الصـهيوني وإيران، تـدمير البنـى التحتيـة العراقيـة العلميـة والصـناعية والإنتاجيـة وتقتـل أو تشـرد علمـاء العـراق، عنـد ذلـك يكـون رفـع هـذه القيـود غيـر ذي جـدوى، فـالعراق اليـوم يسـتورد جلّ مـا يأكـل ولـم يعـد يعرف ما الصناعة بعد أن أعادوه إلى عصر ما قبل الصناعة ولا يضير أمريكا أن يمنح (نظريا) حق الاستخدام السلمي للطاقة الذريـة ومـع أن رفع هذا القيد كـان نظريـا، فـإن أمريكـا أخـذت مقابلـه ثمنـا يمـس سيادة العراق، فقد تضمن القرار حث العراق علـى الانضـمام إلـى البروتوكـول الإضـافي المرفـق باتفاقيـة الضـمانات الشـاملة ضـمن معاهـدة عـدم الانتشـار النـووي، والتصـديق علـى معاهـدة الحظـر الشـامل للتجـارب النووية، وحسن تنفيذ التزاماته ضمن اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، وطلب القرار من الأمين العام تقريرا بعد سنة عن تنفيذ العراق لهذه الالتزامـات إن هـذه الشـروط هـي انتهـاك إضـافي لحقـوق العـراق، فبموجـب القـانون الـدولي يكـون انضـمام أو تصـديق الـدول علـى الاتفاقيات بقرار وطني طوعي لا إجبار فيه، أمّا تضمين تلك الالتزامات في قرار لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع فهو هو شكل من أشكال القسر والاعتداء على الحقوق السيادية للدول.

<u>رابعـا : مـا هـي العقوبـات والإجـراءات القسـرية الظالمـة التـي تجنبـت</u>

القرارات الإشارة اليها

١ ـ من العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق دفع التعويضات للكويت، ومجلس الأمن جهاز سياسي وليس قضائي وليس من مهامه تحديد كمية التعويضات وآلية استقطاعها وقد كشفت آليات التعويضات التي أنشأها مجلس الأمن وقرارات لجنة التعويضات عن ظلم فادح بالعراق، والعراق يدفع حاليا ٥ % من موارده لتعويضات ظالمة، منها تعويض شركة النفط الكويتية بمليارات الدولارات عن نفط لم تنتجه وبأسعار تفوق خمسة أضعاف أسعار النفط السائدة للفترة موضوع مطالبة العراق بحاجة إلى مئات السنين لإنهاء هذه التعويضات الظالمة إن الحق والمنطق يفرضان على مجلس الأمن وقف هذه التعويضات فورا وإعادة النظر فيما منح من تعويضات غير قانونية واستعادة الجائر منها.

٢ ـ من ضمن عقوبات مجلس الأمن، فرض المجلس على العراق إعادة رسم حدوده مع الكويت استنادا إلى خرائط لم يشترك العراق برسمها ولم يعترف أو يقر بها والمفروض أن يشمل رفع العقوبات إنهاء هذا الرسم الجائر للحدود بين البلدين وأن يترك المجلس للعراق والكويت أن يرسما حدودهما بطريقة ثنائية وبما يرضي الطرفين وينهي النزاع الحدودي ويؤسس لعلاقة حسن جوار حقيقية بين البلدين.

٣ ـ لم تتحدث القرارات عن لجان الأسرى والمفقودين الكويتيين والوثائق والممتلكات الكويتية التي لا زالت تعمل بأموال عراقية، وبذرائع ثبت بطلانها، فليس في العراق أسرى كويتيين والمفقودون من الطرفين يمكن البحث عنهم من خلال اتفاق ثنائي بإشراف الصليب الأحمر، فما داعي استمرار تسييس هذه القضية الإنسانية؟ أما موضوع الأرشيف الكويتي فإن عناصر من الأمن الكويتي دخلت العراق مع المحتل عام ٢٠٠٣ وأحرقت ودمرت ونهبت وثائق المؤسسات العراقية بحجة البحث عن وثائقها، والمفروض أن تحل لجنة الممتلكات الكويتية فورا.

٤ ـ لم تتحدث القرارات عن تعويض الضحية الحقيقية لقرارات مجلس الأمن وهو شعب العراق الذي فرض عليه حصار جائر وعدوان يومي ضمن مناطق حظر الطيران لمدة ثلاث عشرة سنة وتبين فيما بعد أن أسباب فرض الحصار ومبررات إستمراره كانت باطلة ومزيفة، كما كانت منطقتا حظر الطيران غير شرعيتين.

٥ ـ ويبقى السؤال الأكبر هو : إذا كان مجلس الأمن يبحث في تبعات غزو العراق للكويت، ألا يعلم أن الغزو الأمريكي للعراق هو أكثر الأعمال اللا شرعية خسة في التاريخ المعاصر، وأن القانون الدولي لا يميز بين الأمم صغيرها وكبيرها، وأن المفروض أن يصدر مجلس

الأمن قرارات عقوبات وإجراءات قسرية ضد أمريكا أكثر بكثير مما أصدره بحق العراق ٠

الحصار الدولي

الحصار الدولي على العراق هو الحصار الذي نتج عن قرار الأمم المتحدة رقم ٦٦١ الذي صدر في يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ نتيجة الغزو العراقي للكويت، ونص على إقرار عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لتجبر قيادته آنذاك على الانسحاب الفوري من الكويت وقد تلى هذا القرار عشر قرارات متتالية تقريباً، تحذره من عواقب بقائه بالكويت وتحديه للمجتمع الدولي وقد عانى العراقيون الأمرّين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء، فضلاً عن كل وسائل التقدم والتكنولوجيا التي وصل إليها العالم في حقبة التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى وفاة مليون ونصف مليون طفل نتيجة الجوع ونقص الدواء الحاد وافتقادهم إلى ابسط وسائل الحياة.

هذه العقوبات اضطرت الكثير من العراقيين للهجرة إلى دول الجوار والمهجر بحثاً عن الأمان والحياة وأستمر هذا الحصار قرابة ١٣ عام حيث انتهى عملياً بسقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي سنة ٢٠٠٣، وعانى فيها العراق من عزلة شديدة من معظم دول العالم

سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، وأصبح العراق بعدها من أكثر دول المنطقة تأخراً خاصة بعد السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية، حيث دمرت بنيتهُ التحتية من مصانع ومصافي ومحطات توليد ومحطات المياه والمجاري، والتي عاد بها إلى حقبة ما قبل الصناعة كما قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وقتها.

كان للعراق منفذ وحيد طيلة أيام الحصار وهو ميناء العقبة الأردني الذي كان أيضاً منفذه خلال فترة حرب الخليج الأولى، فكان العراق يصدر النفط للأردن بأسعار تفضيلية مقابل فتح حدوده لدخول البضائع المستوردة للعراق، فكان نموذج رائع للتعاون الاقتصادي بين البلدين العربيين الجارين وتزامن هذا القرار الدولي مع قرار آخر تلاه ينص على حظر الطيران في مناطق العراق الجنوبية والشمالية ومنع الطائرات بين بغداد ومدن العالم الخارجي، وتم كسر هذا الحظر سنة ٢٠٠٢ عندما بدأت طائرات عربية وروسية الوصول لمطار بغداد الدولي، حيث استؤنفت بعدها الرحلات الجوية من بغداد وبعض العواصم المجاورة.

لقد أجهز الحصار الذي هو شكل آخر للحرب غير المسلحة والصامتة والمضنية على هذا البلد بشكل مروع ألم يقل يوما الرئيس وودرو ويلسون: كلا ليس الحرب، بل شئ آخر أكثر هولاً من الحرب طبقوا هذا العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة

المقاطعة هي البديل عن الحرب فالذين توفوا نتيجته من الشعب العراقي أكثر من الذين قضوا بسبب العمليات الحربية إضافة إلى أن البنى التحتية قد دمرت بشكل شبه كامل بسبب العمليات العسكرية، كان النقل البحري والجوي قد منع وتوقفت بسبب الحظر أعمال التعمير والصيانة وخطط التنمية وقد تدهور نتيجة لذلك مستوى المعيشة بشكل حاد عما كان عليه قبل ١٩٩٠ وانخفض الناتج المحلي الإجمالي فى حدود الثلثين في ١٩٩١ نتيجة انخفاض إنتاج النفط بنسبة ٨٥% وبسبب تدمير قطاعي الصناعة والخدمات ولم يعد هناك مخزون من الغذاء، وتضرر حصاد الحبوب نتيجة تدمير شبكة الري والصرف وعدم توافر الأجزاء الاحتياطية للصيانة وتوقف الحصول على الأسمدة والمبيدات التي كانت تستورد. كما لم يعد بالإمكان توفير الحليب للأطفال ما عدا المرضى منهم وبموجب وصفة طبية وكثيرون من الموظفين لم يستطيعوا الحصول على رواتبهم بالإضافة لتوقف النظام المصرفي وللتضخم الشديد حيث ازدادت أسعار مواد غذائية ضرورية بما يعلو عن ألف بالمائة كذلك لم يعد بمقدور السلطات أن تدعم مربي الدواجن حيث أن المختبر الوحيد المنتج للقاحات البيطرية في مكافحة الأمراض التي تصيبها قد دمر بالقصف وتسبب نفاذ المواد من مراكز التوزيع فى عدم حصول عائلات كثيرة على حصصها التموينية، حيث كانت السلطات العراقية قد طبقت بعد عدة أيام من بداية الحصار نظام توزيع الحصص مدعمة أسعار المواد الأساسية وهذا

الإجراء منع حدوث مجاعة إذ كان يحصل الفرد شهريا على حصة غذائية مؤلفة من ٨ كج طحين وكلج واحد أرز و١.٥ كج سكر و٥٠ جرام شاي وكج من البقوليات و٥٠ جرام زيت بعض هذه الحصص خفف بعد ٤ سنوات نظرا لتواصل تدهور الوضع الاقتصادي ولقد كان العراق قبل الحظر يعتمد على استيراد حاجاته الغذائية بنسبة ٧٠% ويخصص نسبة ٣٤% للغذاء من إجمالي استيراده أي بمعدل ٣ مليارات دولار في حين كان يستورد ٢٠٠ ألف طن شهريا من الحبوب لم يسمح له سوى باستيراد مقدار النصف خلال ثمانية شهور بعد نهاية الحرب وظهر نتيجة لكل هذا انتشار واسع لسوء التغذية نال على الأخص الأطفال دون الخامسة من العمر وحسب المصادر العراقية، فقد توفي خلال السنة الأولى من الحصار زهاء ١١ ألف شخص ماتوا جوعا كما أن ١٤ ألف طفل ماتوا بسبب عدم توفر الأدوية ولم توقع العراق مع الأمم المتحدة اتفاقا يسمح بتقديم مساعدات إنسانية قبل نوفمبر ١٩٩٢ حيث تقرر تقديم ٢٠٠ مليون دولار من الغذاء والدواء والمساعدات المستعجلة نصفها للمنطقة الشمالية وكان واضحا أن هذا الإجراء يهدف لأغراض سياسية حيث أن احتياجات البلد تتطلب مليارات الدولارات للوفاء بها كما تبين أنه حتى ابريل ١٩٩٣ فقط ٤١.٥ من المائة مليون من التبرعات أنفقت على البرنامج الإنساني بينما صرف الباقي على : لجنة التعويضات ولجنة أسلحة الدمار الشامل وإعادة الممتلكات الكويتية

ولجنة تخطيط الحدود وبلغ حجم التضخم في نهاية ١٩٩٤ ٢٤٠٠٠ % سنويا، وفي الوقت الذي تقدر فيه حاجة الفرد كحد أدنى يوميا بـ٢٣٠٦ سعر حراري، انخفض معدل السعرات الحرارية من ٣١٢٠ سعر قبل الحرب إلى ١٠٣٩ سعر في عام ٩٤-٩٥ وارتفع معدل أسعار السلع الأساسية في المحلات إلى ٨٥٠ مرة أما المخازن المركزية فقد ألغيت والمعامل المتبقية تحتاج لمواد أولية وطاقة ومواطن له قدرة شرائية.

والخطير في الآثار السلبية للحصار هو طابعها التراكمي وامتداد تأثيرها على كل القطاعات الأخرى وقد أدى ذلك إلى خلل كبير في النسج الاقتصادية والاجتماعية وفي الصحة النفسية والجسدية للشعب العراقي إن تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة نتيجة توقف المشاريع في القطاعات الحكومية والأهلية سجلت زيادة كبيرة في نسب البطالة مما ساهم في تمزق الحياة العائلية وأكثر من ظواهر العنف الاجتماعي والرشوة والسرقة والتهريب والمضاربات والانتحار وجنوح الأحداث والبغاء وما شابه ذلك من علامات انهيار وتفكك اجتماعي ولقد ارتفعت نسبة وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة وبدأت العائلات تشكو من غياب الأب وعدم قيامه بدوره في حين أن الضغط الاقتصادي على ربّات الأسر قد ارتفع ملزما إياهن بتأمين البدائل لمستلزمات الحياة وتمضية

وقتهن في أعمال تدبير أمور العائلة وتأمين الغذاء والتقتير وضغط النفقات.

لقد أثرت العقوبات عقب تدمير المنشآت الطبية بشكل كبير على العراقيين وبشكل خاص على الأطفال والرضع ففي حين كان معدل وفيات الأطفال الرضع ٤٧ حالة لكل ألف ولادة حية بين الأعوام ٨٤- ٨٩ أصبحت النسبة ١٠٨ وفاة بين الأعوام ٩٤-٩٩ حسب تقرير منظمة الصحة العالمية الصادر في ١٩٩٩ والذي تضمن مسحا لوفيات الأطفال والأمهات في جميع أنحاء العراق تضاعفت كذلك وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من ٥٦ حالة لكل ألف ولادة حية إلى ١٣١ خلال الأعوام نفسها ويشير التقرير إلى أن أسباب التردي هذا تعود لنقص المواد الغذائية والدوائية وازدياد حالات الإصابة بالأمراض الانتقالية وعدم توفر المستلزمات الكافية لمعالجة هذه الأمراض إضافة إلى عدم توفر وسائل معالجة ووقاية النساء الحوامل من الأمراض التي تصيب الأطفال ولقد أظهرت عمليات المسح ارتفاع عدد المواليد الذين يقل وزنهم عن ٢.٥كجم إلى ٢٤.٨% سنة ١٩٩٨ بسبب سوء التغذية التي من مؤشراتها توقف النمو والوزن الناقص والهزال كما أن أمراضا انتقالية كان قد تم القضاء عليها في العراق وكان يمكن منع حدوثها عاودت الانتشار بسبب النقص الكبير في اللقاحات المضادة التي كانت تستورد

وأصبحت الأمراض البسيطة نسبيا قاتلة، كما ذكرت حالات موت أطفال رضع بسبب انقطاع التيار الكهربائي عن الحضانات بينما ينمو آخرون وهم مصابون بالشلل الرعاش بسبب عدم كفاية الأكسجين وارتفعت نسبة أمراض المعدة والأمعاء والجفاف وسوء التغذية وارتفع عدد المرضى النفسيين والمصابين بضغط الدم وبمرض السكري والأمراض الخطيرة منها أمراض القلب والسرطان وغيره التي لم تعد تلقى العلاج اللازم كما انخفضت نوعية أداء العاملين في المستشفيات وخفّ عددهم بسبب الضغط والإرهاق وتردّي الرواتب لقد كان العراق قبل الحصار يستورد من الأدوية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار سنويا ما عدا التجهيزات الطبية الأخرى ومع فرض العقوبات الاقتصادية تدهور الوضع الصحي بشكل كارثي حيث كان محظوراً على العراق شراء واستيراد أية أدوية ومعدات طبية ورغم الاستثناء عدا التجهيزات للأغراض الطبية للقرار ٦٦١ فقد رفضت شركات أدوية كثيرة بيع منتجاتها للعراق إثر التهديد الأمريكي لها حتى أنه تم احتجاز شحنات أدوية ومنتجات طبية وحليب الأطفال كان العراق قد دفع ثمنها قبل أغسطس ١٩٩٠لقد حظر على العراق استيراد قطع غيار المعدات والحضانات ووحدات العناية المركزة ورقائق أشعة اكس والحبر والورق من جملة ما منع وأصبحت المستشفيات التي لم تغلق تعمل بأقل من ربع طاقتها العادية معتمدة اعتمادا كليا على التبرعات غير المنتظمة التي تدفعها المنظمات الخيرية كما تحولت

لخزانات للعدوى بسبب عدم توفر مواد التعقيم والتجهيزات الجراحية وتوقف المختبرات وندرة الأدوية بالإضافة لقلة الغذاء وتلوث الماء وانقطاع الكهرباء وتوقف وسائل النقل وبرنامج التلقيح وغيره ويمكن القول أنه توفي خلال السنوات التسع الفائتة ما يقارب المليون ونصف عراقي أكثرهم من الأطفال.

النفط مقابل الغذاء

برنامج النفط مقابل الغذاء هو برنامج الأمم المتحدة، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، لعام ١٩٩٥؛ المسمى برنامج النفط مقابل الغذاء Program Oil for Food.وهو برنامج يسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة وضع هذا البرنامج، بسبب استمرار معاناة السكان المدنيين من الشعب العراقي، نتيجة الجزاءات الشاملة، التي فُرضت على العراق، في أغسطس ١٩٩٠، بسبب غزو الكويت، فأصدر مجلس الأمن في أبريل ١٩٩٥ القرار ٩٨٦، الذي يتضمن صيغة النفط مقابل الغذاء، بصفتها تدبيراً مؤقتاً، لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي و برنامج النفط مقابل الغذاء برنامج فريد في نوعه، القصد منه توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ويجري تنفيذه في سياق نظام للجزاءات، بكل ما يواكبه من أبعاد سياسية ونفسية وتجارية،

إلى أن ينفذ العراق القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ أبريل ١٩٩١ وقد أعد البرنامج بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، لعام ١٩٩٥، والقرارات اللاحقة وفي مايو ١٩٩٦، وبعد مفاوضات طويلة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقع العراق مذكرة تفاهم، تبين الترتيبات المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ وصُدّرت أول شحنة من النفط العراقي بموجب هذا البرنامج في ديسمبر ١٩٩٦؛ ووصلت أولى الشحنات من الغذاء إلى العراق، في مارس ١٩٩٧وحتى عام ٢٠٠٠ وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١على عقود زادت قيمتها الإجمالية على ١٨.٥ مليار دولار؛ بينما وافق مكتب برنامج العراق على عقد آخر، قيمته خمسة مليارات دولار، وسلمت إلى العراق لوازم ومعدات، تناهز قيمتها ١٣ مليار دولار وأرسلت الأمم المتحدة، في أعقاب حرب الخليج مباشرة، عام ١٩٩١، بعثة إلى العراق، أفادت بأن الظروف، تؤذن بوقوع كارثة وشيكة؛ إذا لم يُلب، على وجه السرعة، الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للحياة واستجاب مجلس الأمن وأتاح للعراق، في أغسطس ١٩٩١، فرصة لبيع نفطه، لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبه؛ فيما أبقى على الجزاءات المفروضة عليه في أغسطس ١٩٩٠غير أن هذا العرض، لم يقبله العراق مباشرة وخلال السنوات الخمس، من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، كانت هناك معاناة واسعة النطاق، ونقص في الأغذية، وانعدام للأدوية

الأساسية، وتدهور عام في الخدمات الاجتماعية الأساسية لدى سكان العراق وفي عام ١٩٩٦، توصلت حكومة العراق، والأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى اتفاق في شكل مذكرة تفاهم، تبين تفاصيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، لعام ١٩٩٥وباتخاذ مجلس الأمن القرار الرقم ١٣٣٠، في ٥ ديسمبر ٢٠٠٠، وفي خلال المرحلة التاسعة، وهي المرحلة الحالية للبرنامج، مول نحو ٧٢% من إيرادات النفط، البرنامج الإنساني في العراق (٥٩%، لوسط البلاد وجنوبها؛ و١٣%، للمحافظات الشمالية الثلاث)؛ وستؤول نسبة ٢٥% إلى لجنة التعويضات في جنيف؛ بينما تغطي نسبة ٢.٢% نفقات الأمم المتحدة على إدارة شئون البرنامج؛ وتعطى نسبة ٠.٨% لإدارة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وفي إطار المراحل الثماني الأولى، كانت نسبة ٦٦%، يخصص بها البرنامج الإنساني (٥٣%، لوسط البلاد وجنوبها؛ و١٣%، للمحافظات الشمالية الثلاث)؛ وكانت لجنة التعويضات تتلقى نسبة ٣٠% من الإيرادات. وبأموال الحسابين الإنسانيين، كانت اللجنة تشتري قطع منشآت الصناعة النفطية ومعداتها وتتولى حكومة العراق مسئولية شراء الإمدادات، وتوزيعها في المحافظات الخمس عشرة، في الوسط والجنوب وتتولى الأمم المتحدة تنفيذ البرنامج، في المحافظات الشمالية الثلاث دهوك والسليمانية وأربيل نيابة عن حكومة العراق ويعمل البرنامج من خلال خطط للتوزيع، تعدها

حكومة العراق ويوافق عليها الأمين العام. وتصبح خطة التوزيع، عقب الموافقة عليها، الأساس الذي يستند إليه العراق في استخدام الإيرادات المحققة، في خلال الفترة المعنية.

أقر مجلس الأمن في أبريل ١٩٨٨، توصية من الأمين العام، تقضي بزيادة الحد الأقصى، البالغ مليارَي دولار أمريكي، من مبيعات النفط، إلى ٥.٢٦٥ بلايين دولار؛ مما يوفر مبلغ ٣.٤ مليار دولار أمريكي، لتوسيع نطاق البرنامج الإنساني وعلّق خبراء النفط في الشهر نفسه، على الحالة المزرية لمنشآت الصّناعة النفطية؛ وأوضحوا أن مستوى إنتاج النفط، الذي سمح به مجلس الأمن، كان يفوق، إلى حدٍّ بعيد، قدرة العراق الإنتاجية، بالأسعار الحالية وسمح القرار الرقم ١١٧٥، الصادر في يونيه ١٩٩٨، باستيراد ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار، من قطع المنشآت النفطية ومعداتها، في خلال المرحلة الرابعة وابتداءً من المرحلة السادسة فصاعداً، زيد من هذا الحد، ليبلغ ٦٠٠ مليون دولار، في كل مرحلة ونص قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤، لعام ١٩٩٩، على السماح بأي كمية من النفط، يمكن للعراق تصديرها في إطار البرنامج.

كان برنامج النفط مقابل الغذاء، ولا يزال، رهناً بسوق النفط الدولية ففي المراحل الثلاث الأولى، كان سعر النفط مرتفعاً نسبياً؛ إلا أن صادرات العراق، كانت محكومة بالحد الأقصى، الذي فرضه مجلس الأمن

وعندما زيد من هذا الحد الأقصى، وفي منتصف عام ١٩٩٨، أخذ سعر النفط في الانهيار؛ ولم يتمكن العراق من الاستفادة من تحسن الأسعار، وزيادة الحد الأقصى، إلا ابتداء من منتصف عام ١٩٩٩، حين قاربت صادراته، في المتوسط، مليوني برميل، يومياً، وزادت إيراداته على ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد.

خرجت إلى الأسواق أولى صادرات العراق من النفط، بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، في ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ وبالنسبة إلى المراحل الثلاث الأولى، التي استغرقت ١٨٠ يوماً فقد وضع مجلس الأمن حداً أعلى، قيمته مليارا دولار للنفط، الذي سيُصدر أما في المرحلتين، الرابعة والخامسة، فقد رفع الحد الأعلى إلى ٥.٢ بلايين دولار؛ إلاّ أن سعر النفط المنخفض، وحالة صناعة النفط العراقية، لم يتيحا بلوغ هذا الحد وفي المرحلة السادسة، اعترف مجلس الأمن بأوجه القصور هذه، وسمح للعراق تصدير كمية إضافية من النفط، تبلغ قيمتها ٣ بلايين دولار وفي المرحلة السابعة، ألغي تحديد الحد الأعلى.

تدمير أسلحة العراق

وجه هانز بليكس ، رئيس فرق التفتيش الدولية عن الأسلحة العراقية رسالة لبغداد يطالب فيها بتدمير عشرات الصواريخ التي ثبت تجاوزها المدى الأقصى الذي تسمح به قرارات الأمم المتحدة ويعتقد أن طلب

بليكس قد يمثل اختباراً حاسماً لمدى تعاون العراق مع فرق التفتيش والتزامه بالقرارات الدولية وقد سلم هانز بليكس رسالته للسفير العراقي لدى الأمم المتحدة في نيويورك محمد الدوري.

أن الاختبارات التي أجراها العراق على صواريخه من طراز الصمود-٢ أثبتت تجاوز مداها الحد الأقصى الذي تسمح به الأمم المتحدة ، وهو ١٥٠ كيلومتراً بفارق ثلاثة وثلاثين كيلومتراً أعلنت بغداد أنها قد تبدأ عملية تدمير صورايخ الصمود-٢ غير أن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، اعتبر قرار العراق الامتثال لمطلب الأمم المتحدة القاضي بتدمير هذه الصواريخ بمثابة أحد حلقات التلاعب المرفوض، بينما رأى جورج بوش أن الرئيس العراقي صدام حسين ليست لديه النية لنزع أسلحته، وأن وقت إجباره على ذلك هو الآن وأعلنت مصادر عراقية ان العراق سينصاع لمطلب الأمم المتحدة ويدمر صواريخ الصمود ٢واكدت المصادر أن بغداد بعثت رسالة إلى هانز بليكس كبير مفتشي الأمم المتحدة على الأسلحة أخطرته فيها بأنها ستنصاع إلى مطلب تدمير الصواريخ وأعلنت الأمم المتحدة أن العراق وافق من حيث المبدأ على تدمير صواريخ الصمود ٢ ومكوناتها وأنها ستتعرف على تفاصيل عرض بغداد من المسئولين في العراق ورغم كل ذلك قامت أمريكا بالحرب على العراق مما يؤكد أن قصة أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد

مسمار جحا وأن أمريكا سواء بأسلحة دمار شامل أو بغيرها كانت ستجد الحجة لتقوم بتدمير العراق لتامين الجبهة الشرقية لإسرائيل ٠

الوصاية على أموال العراق

بعث المالكي رسالة إلى مجلس الأمن الدولي وفي غفلة من الشعب العراقي مستفيدا من الأجواء التي خلقتها قوات الاحتلال والقوات المتحالفة معه في نهاية سنه ٢٠٠٩ وأهمها التفجيرات في بغداد واحتلال إيران لحقول الفكه وقد طلب المالكي من مجلس الأمن تمديد وصاية أمريكا على أموال العراق لسنه أخرى وبناء على طلبه أصدر مجلس الأمن الدولي في ٢٠٠٩/١٢/٢١ القرار رقم ١٩٠٥ بتمديد ولاية صندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق لعام آخر هذا الصندوق كان تم إنشاؤه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣وذكرت إذاعة الأمم المتحدة وكذلك المتحدث الرسمي باسم مجلس الأمن الدولي وممثل العراق في الأمم المتحدة أن نوري المالكي في خطاب لأعضاء المجلس طلب تمديد ولاية الصندوق للأسباب التالية:

- انتظار صياغة ترتيبات جديدة للعام القادم لضمان استخدام عائدات النفط بنزاهة ولصالح الشعب العراقي.
- ان يكون الاستخدام وفق احترام المعايير الدولية في الشفافية والمساءلة والنزاهة.

وحين طالب بعض أعضاء مجلس الأمن أن يكون التمديد ٦ أشهر اعترض مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة وطالب بان يكون التمديد لمدة سنه حسب وصية المندوب الأمريكي.

أسس مجلس الأمن الدولي صندوق تنمية العراق في مايو ٢٠٠٣ بموجب الفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ إذ تنص الفقرة المذكورة على انه حتى يتم استخدام العائدات المدفوعة للصندوق من قبل السلطة المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة للأغراض الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي وليحل محل برنامج النفط مقابل الغذاء على ان تكون إيرادات الصندوق من جميع صادرات العراق النفطية والمنتجات النفطية والأموال العراقية المجمدة، وذكرت مصادر الأمم المتحدة أنه وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ تلقى الصندوق ١٨٠ مليار دولار من عائدات النفط والأموال المتبقية لدى الأمم المتحدة من برنامج النفط مقابل الغذاء والأرصدة المجمدة.

وقال المالكي في خطابه إنه وخلال ما تبقى من عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ سنتخذ الإجراء المناسب لاستعادة وضعنا المالي الدولي وفي الوقت نفسه إدارة عوائد النفط والغاز لمصلحة شعب العراق وأصدر مجلس الأمن الدولي بناء على طلب رئيس كتلة دولة القانون الذي تجاوز صلاحياته القانونية والدستورية قراره رقم ١٩٠٥ في٢٠٠٩/١٢/٢١ يقرر المجلس أن يمدد حتى ٢٠١٠ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من

القرار رقم ١٤٨٣ بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق الذي تشرف عليه فعليا الولايات المتحدة الأمريكية،وأشار المجلس في قراره الصادر بالإجماع إلى تأكيد الحكومة العراقية التزامها بحل الديون والقضايا العالقة كما جدد المجلس ولاية الهيئة الدولية للاستشارات والمراقبة المعنية بمراقبة الصندوق حتى ديسمبر ٢٠١٠ومع أن هذا هو التمديد الثاني لوصاية الولايات على أموال العراق وبطلب من المالكي شخصيا دون الرجوع إلى البرلمان أو مجلس الرئاسة إذ كان التمديد الأول في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٥٩ قد نص على تمديد الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ في عام٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩ .

ويلاحظ:-

١- أن القرار رقم ١٤٨٣ هو امتداد لقرارات فرض الحصار على العراق لمدة تجاوزت ١٢ عاما وهو استمرار لعملية الإبادة للشعب العراقي أثبتها بكل إخلاص النقابات الأردنية من خلال إحصاء عدد العراقيين الذين أودى بحياتهم الحصار ووصل العدد إلى أكثر من ١.٥ مليون عراقي هذه القرارات والتي حرمتها اتفاقية منع الإبادة الدولية لعام ١٩٤٨ والحصار هو بالضبط ما قررت الاتفاقية المذكورة منعه وليس لمجلس الأمن أن يفرض الإبادة على أي شعب حيث أن فقهاء القانون في

العالم أجمعوا على أن الإبادة هي من القواعد القسريه للقانون الدولي والتي لا يمكن تجاوزها حتى بالاتفاق بين الدول ويبدو واضحا من هذا أن مجلس الأمن خرق القانون الدولي في فرض الحصار على الشعب العراقي واستمر حتى بعد الاحتلال.

ونقطة البدء في قرارات مجلس الأمن التي تلت احتلال العراق هى القرار رقم ١٤٨٣ والصادر عام ٢٠٠٣ والذي شكل قاعدة لكل القرارات اللاحقة حول العراق، إن الدول التي تعاقدت على ميثاق الأمم المتحدة، وكان العراق احد مؤسسيها قد اتفقت في المادة ٢ من الميثاق على المبادئ الأساسية للمنظمة والتي نصت في أهم بنودها على:

يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة ولم يكتف مجلس الأمن بالسكوت على التهديد ضد العراق من قبل أمريكا وحلفائها والذي كان فى حد ذاته تعريض الأمن والسلم العالمي للخطر وإنما ذهب أبعد من ذلك فقد سكت على جريمة احتلال العراق ومعه قتل الشعب العراقي وتدمير العراق الذي نراه مستمرا حتى اليوم.

ولابد من أن ننتبه لحقيقة مهمة هي أن القرار رقم ١٤٨٣ والذي منح أمريكا وبريطانيا حق حكم العراق وفق قواعد القانون الدولي تم تبنيه في ٢٠٠٣ لكن بول بريمر الحاكم العام للعراق كان قد أصدر يوم ٢٠٠٣

تعليماته الأولى بادعائه السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في العراق واستند في ذلك إلى السلطة المخولة له في القرار

٤ـ لقد انكشفت لعبة إطفاء الديون العراقية من قبل الدول التي زارها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والتي سميت بالديون القذرة لكونها جاءت بسبب قرارات الأمم المتحدة الجائرة في حصار العراق وطالبت أمريكا هذه الدول بعدم المطالبة بحصة في الكعكة العراقية من إيرادات النفط المتجمعة لدى الصندوق حولت قسم من ديون هذه الدول على العراق إلى نادي باريس من خلال صندوق النقد الدولي بهدف توفير الغطاء القانوني لاستمرار الإشراف على الاقتصاد العراقي وأموال العراق إلى الأبد من قبل الهيئات الدولية المعروفة بولائها إلى أمريكا والمنفذة لسياساتها الاقتصادية والذي تشرف عليه أمريكا باستثناء الكويت التي تدفع جزء من التعويضات كرشاوى لإبقاء العراق تحت الفصل السابع وتستغل أمريكا أموال الصندوق لصالحها بحجة الفساد الإداري المحلي الذي لا يشكل إلا نسبة من عمليات النهب المستمرة لإيرادات الصندوق من قبل أمريكا ومن خلال موظفي حكومة الاحتلال، إذ وقع المالكي عقد عام ٢٠٠٩ مع الجامعات الأمريكية بمبلغ مليار دولار للتدريس للطلبة العراقيين في الوقت الذي تعاني فيه الجامعات العراقية من نقص الأساتذة العراقيين المهجرين خارج الوطن خوفاً من القتل المبيت لكل عراقي والذي تقوم به مليشيات حزب الدعوى والمجلس الأعلى العراقي بقيادة

الحكيم والأحزاب الموالية لإيران والمتعاونة مع الاحتلال الأمريكي وباعتراف منظمات حقوق الإنسان في تقاريرها التي بينت قيادة احد أعضاء البرلمان الحالي الذي ينتمي إلى منظمة بدر لمليشيات الموت للعراقيين، فبدلا من صرف المبالغ لدعم التعليم في العراق يقوم المالكي بدعم مؤسسات التعليم في أمريكا إذ بلغت المبالغ العراقية المتجمعة لدى الصندوق ١٨٠ مليار دولار لم يستفد منها الشعب العراقي منذ عام ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا ولا يعرف أين تنفق وأين مصيرها الآن وفي المستقبل وخاصة هناك بعض الأصوات الأمريكية في الكونجرس الأمريكي دعت إلى أن يتحمل العراق تكلفة تواجد القوات الأمريكية المحتلة للعراق ولا نستبعد أن تضع الحكومة الأمريكية يدها على الصندوق بحجة دفع هذه التكاليف.

٥- أن اعتراف المالكي بخط يده في رسالته إلى مجلس الأمن مبررا طلب تمديد الوصاية بان حكومته تعترف بعدم ضمان استخدام عائدات النفط العراقية بنزاهة لصالح الشعب العراقي وان حكومته غير قادرة على احترام المعايير الدولية في الشفافية والمسائلة والنزاهة على استخدام أموال العراق يعد وفق القانون العراقي اعتراف من رئيس السلطة التنفيذية بالفشل وعدم النزاهة والاعتراف بسرقة أموال العراقيين مما يسمح لرجال القانون بإقامة الدعوى القانونية على المسئولين في حكومة الاحتلال لان رئيس وزرائهم يعترف أمام مجلس الأمن الدولي

وبرسالة موثقه لدى الأمم المتحدة بعدم نزاهة أفراد حكومته وفقدان المسائلة والشفافية في إنفاق أموال العراق.

العدوان الثلاثى فى الأمم المتحدة

العدوان الثلاثي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر عام ١٩٥٦م إثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وكانت كل من بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا مع إسرائيل على أن تقوم القوات الإسرائيلية بمهاجمة سيناء وحين يتصدى لها الجيش المصري تقوم بريطانيا وفرنسا بالتدخل وإنزال قواتهما في منطقة قناة السويس ومحاصرة الجيش المصري نفذت إسرائيل هجومها على سيناء ونشبت الحرب فأصدرت كل من بريطانيا وفرنسا إنذارا بوقف الحرب وانسحاب الجيش المصري والإسرائيلي لمسافة ١٠ كم من ضفتي قناة السويس مما يعني فقدان مصر سيطرتها على قناة السويس ولما رفضت مصر نزلت القوات البريطانية والفرنسية في بور سعيد ومنطقة قناة السويس إلا أن الجيش المصري لم يحاصر لأن قطاعاته كانت قد انسحبت وكان واضحا أن ما حدث مؤامرة بين الدول الثلاث فاصدر الاتحاد السوفيتي إنذارا بضرب

لنـدن وبـاريس بالصـواريخ الذريـة وأمـرت أمريكـا بريطانيـا وفرنسـا بالانسحاب الفوري من الأراضى المصرية وانتهت الحرب بفضيحة كبرى وخـرج عبـد الناصـر منتصـرا نصـرا سياسـيا كبيـرا ويتضـح دور الأمـم المتحدة فيما يلى:

انعقـد مجلـس الأمـن فـى ٣٠ أكتـوبر سـنة ١٩٥٦ بنـاء علـى طلـب الولايـات المتحـدة فـادان المنـدوب السـوفيتى العمـل الإسـرائيلى وطالـب بوقـف العمليـات الحربيـة وانسـحاب القـوات الإسـرائيلية مـن الأراضـى المصرية وأعرب عن رأيـه بـأن عدم امتثال إسرائيل لأمر وقف الأعمال العسـكرية سـوف يسـتلزم تطبيـق المجلـس لإجـراءات صـارمة بموجـب الفصـل السـابع مـن الميثـاق وربمـا تبنـى مشـروع القـرار الأمريكـى الـذى كانت فقراته الخاصة بإسرائيل ترى فى العمل الإسرائيلى خرقا لاتفاقية الهدنـة وتطالـب إسرائيل بسحب قواتهـا فورا إلـى مـا وراء حـدود الهدنـة وتطالب الأعضاء بالامتناع عن تقديم أيـة مسـاعدة عسكرية أو اقتصـادية أو ماليـة إلى إسرائيل طالمـا أنهـا لا تلتزم بهذا القرار وبعد الاتفـاق علـى تبنـى المشـروع الأمريكـى لمعارضـة بريطانيـا وفرنسـا لـه أعـاد المنـدوب السـوفيتى تقـديم ديباجتـه والفقـرة الخاصـة بانسـحاب إسـرائيل كمشـروع سوفيتى ثم عدلـه بنـاء علـى طلب المنـدوب الصينى بـأن يدعو المشروع إلـى وقـف إطـلاق النـار حيـث لـم يكـن ممكنـا مـن الناحيـة الفنيـة أن يـتم

الانسحاب دون وقف إطلاق النار وبالطبع لم يتم تبنى هذا المشروع أيضاً لنفس السبب ثم تقدمت يوغوسلافيا فى ٣١ أكتوبر بمشروع قرار يدعو مجلس الأمن لدوره طارئة للجمعية العامة وفق فكرة الاتحاد من أجل السلام وقد أصبح مجلس الأمن مكانا غير موات بالنسبة لهذه المسألة بالذات وانتفى وضع الأقلية داخل الجمعية العامة بالمعارضة الأمريكية للعدوان وكذلك المعارضة العالمية المتوقعة له داخل الجمعية العامة وقد تبنى المجلس مشروع القرار اليوغوسلافى وفى نفس اليوم انعقدت الجمعية العامة فى ١ نوفمبر وتحدث المندوب السوفيتى فكرر المواقف السوفيتية السابقة من العدوان على مصر ودعا فى النهاية الى تشكيل لجنة للأمم المتحدة من أجل مراقبة تنفيذ المقترحات التى ستنتهى إليها الجمعية العامة وفى ٢ نوفمبر ٤ نوفمبر أيد الاتحاد السوفيتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروعى قرار أقرتهما الجمعية أولهما أمريكى وثانيهما آفروآسيوى ينعلقان بوقف إطلاق النار فورا وسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة وإزاء عدم امتثال المعتدين لوقف إطلاق النار اتخذ الاتحاد السوفيتى فى ٥ نوفمبر مجموعة من الخطوات سارت فى اتجاهين الأول يصب فى مجلس الأمن والثانى يتوجه إلى أطراف العدوان الثلاثة كما أن تلميحا مشتركا قد جمع بين الاتجاهين وهو التهديد صراحة بالقيام بعمل عسكرى ذرى لردع العدوان ٠

حرب ١٩٦٧

هي الحرب التي نشبت بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن بين ٥ يونيو و١٠ يونيو ١٩٦٧ وأفضت لاحتلال إسرائيل كل من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان وتعتبر ثالث حرب ضمن الصراع العربي الإسرائيلي؛ وقد أدت الحرب لمقتل ١٥,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ إنسان في الدول العربية مقابل ٨٠٠ في إسرائيل، وتدمير ٧٠ - ٨٠% من العتاد الحربي في الدول العربية مقابل ٢ - ٥% في إسرائيل، إلى جانب تفاوت مشابه في عدد الجرحى والأسرى؛ كما كان من نتائجها صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وانعقاد قمة اللاءات الثلاثة العربيّة في الخرطوم وتهجير معظم سكان مدن قناة السويس وكذلك تهجير معظم مدنيي محافظة القنيطرة في سوريا، وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة بما فيها محو قرى بأكملها، وفتح باب الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية لم تنته تبعات حرب ١٩٦٧ حتى اليوم، إذ لا تزال إسرائيل تحتلّ الضفة الغربية كما أنها قامت بضم القدس والجولان لحدودها، وكان من تبعاتها أيضًا نشوب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وفصل الضفة الغربيّة عن السيادة الأردنيّة، وقبول العرب منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي ينصّ على العودة لما قبل حدود الحرب لقاء اعتراف العرب بإسرائيل،

ومسالمتهم إياها رغم أن دول عربيّة عديدة باتت تقيم علاقات منفردة مع إسرائيل سياسيّة أو اقتصادية.

أشهر قرار أممي رقم ٢٤٢

هو القرار رقم ٢٤٢ أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في يونيو ١٩٦٧ والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب وورد في المادة الأولى، الفقرة أ:

انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير وقد حذفت أل التعريف من كلمة الأراضي في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار وإضافة إلى قضية الانسحاب فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمنا بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية والعربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

ونص القرار أيضاً على احترام سيادة دول المنطقة على أراضيها وحرية الملاحة في الممرات الدولية وحل مشكلة اللاجئين وإنشاء مناطق منزوعة السلاح وعلى إقرار مبادي سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

القرار ٢٤٢

إن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشان الوضع الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء علي أراض بواسطة الحرب والحاجة إلي العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق.

١ - يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات المسلحة من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع.
ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة.

٢ ـ يؤكد أيضا الحاجة إلي:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان المناعة الأقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح

د- وقف إطلاق النار